

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1541

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، 30 حزيران/يونيه 2020، الساعة 15/05

الرئيس: السيد روبرت مولر (النمسا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-12732(A)



* 2 0 1 2 7 3 2 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1541 لمؤتمر نزع السلاح. وأول المتكلمين على قائمتي هو السفير هوانغ من فرنسا، يليه ممثل الاتحاد الروسي. وأعطى الكلمة للسفير هوانغ.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً، سيدي الرئيس. وأود أن أضيف بضع كلمات إلى بيان الاتحاد الأوروبي، الذي يؤيده وفد بلدي تأييداً كاملاً.

ويسعدني أن مؤتمر نزع السلاح تمكن من عقد هذا الاجتماع اليوم، على الرغم من الظروف الاستثنائية إلى حد ما. واسمح لي أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب لك عن دعمي الكامل لدورك كرئيس للمؤتمر. وأرحب بالسفراء الجدد للأرجنتين وتونس وجمهورية كوريا وأتمنى لهم كل النجاح في أداء مهمتهم.

ونحن نمر بفترة خاصة مليئة بالمفارقات. فمن ناحية، أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى إبطاء النشاط في مجالنا إلى حد كبير، وحالت دون إجراء حوارات مستمرة، وتسببت في تأجيل أو حتى إلغاء اجتماعات هامة. ومن ناحية أخرى، فإن التهديد المستمر المتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتطورات الأخيرة على الساحة الدولية، وعودة التوترات، تؤثر على أمننا الجماعي، مما يزيد من أهمية الحوار. ومثلما نعلم، فإن أزمة نزع السلاح قائمة قبل جائحة كوفيد-19، بيد أن المناقشات بشأن كوفيد-19 وعواقبه تترك المجال مفتوحاً أمام المخاطر الناجمة عن التوترات المتصاعدة بشكل دائم. ويجب ألا نسمح بأن يكون للأزمة الحالية تأثير أكبر على نظام تعدد الأطراف الذي يتسم منهجياً بعلاقات القوة، وتزايد فيه حدة المنافسة الدولية. بل على العكس من ذلك، يجب أن نعود إلى تعددية الأطراف المتمثلة في نزع السلاح الفعال والمسؤول. ونزع السلاح الفعال يعني أنه يتسم بالشمول، والمسؤول يعني أنه يخدم حقاً تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين، مع مراعاة المصالح الأمنية للجميع، ولا سيما مصالح من يحترمون المعايير الجماعية ويطبونها. وهذا يتطلب إعادة تنشيط المؤتمر. وبالنسبة لفرنسا، يظل المؤتمر محفلاً أساسياً، مثلما أكد وزير خارجية بلدي في القاعة الأخرى في 24 شباط/فبراير. وقد تمكن المؤتمر من التوصل إلى معاهدات أساسية لتحقيق الاستقرار الاستراتيجي، الذي يشكل جوهر ولايته؛ وللأسف، لم يتسن الاتفاق على برنامج عمل في بداية العام، على الرغم من العمل الشاق الذي اضطلع به الرؤساء الستة للدورة السنوية.

وفي هذا العام، على غرار السنوات السابقة، نعرب عن الأسف إزاء الجمود الذي طال أمده في المؤتمر، وإن كان ذلك لا يجعله عديم الجدوى، بل العكس تماماً. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، تقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة تتمثل في الاستفادة من المؤتمر على أفضل وجه بوصفه محفلاً يعطي الأولوية للحوار بشأن قضايا نزع السلاح، مع تجنب كل مظاهر التسييس. وخلال هذه الاستراحة القسرية، أدركنا مدى الافتقار إلى الحوار وأن أي نظام متعدد الأطراف سيكون عديم الجدوى دون وجود هذا المؤتمر.

إن الحفاظ على حوار استراتيجي متين سيسمح لنا بمواجهة عودة سباق التسلح التقليدي أو النووي. وسيساعد هذا الحوار أيضاً على تهيئة ظروف تسمح باستئناف المفاوضات بما يتماشى مع ولاية المؤتمر. ولهذا السبب نرحب بعودة جلسات المؤتمر حتى يتسنى لنا تقييم التطورات الأخيرة وإعطاء الجميع فرصة الاستماع إليهم. ونرى أن من الضروري أن يبحث المؤتمر على إجراء مناقشات متعمقة تتعلق بالبنود الرئيسية الأربعة في جدول الأعمال. ونشجع بصفة خاصة الرؤساء الحاليين والمقبلين على أن يتبعوا نهج الرئاسة الأسترالية المتمثل في تشجيع النقاش بشأن المواضيع التالية.

أولاً، نزع السلاح النووي بالاقتران مع الحد من المخاطر الاستراتيجية. وتدعو فرنسا بانتظام الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، مثلما ذكر رئيس الجمهورية في خطابه في 7 شباط/فبراير،

إلى أن تحذو حذوها في الإعلان عن أسس عقيدتها النووية، وإلى مواصلة الحوار الجاري بهذا الشأن فيما بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية - فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وروسيا والصين. ويسهم هذا الجهد في زيادة الشفافية والثقة المتبادلة، وبالتالي فهو ضروري للحفاظ على أمننا الجماعي والحد من المخاطر الاستراتيجية.

وثانياً، فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، أنتم على علم بالأولوية العالية التي يمنحها بلدي للتفاوض دون تأخير على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية التي تتضمنها.

وثالثاً، أمن الفضاء. وهذا الموضوع الاستراتيجي الرئيسي يؤثر على أمننا الجماعي، ومع ذلك لم نستطع التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال عملي مشترك يسمح بإدخال تحسينات ملموسة من أجل تحقيق الأمن للجميع. وتزداد التهديدات المتعلقة بالفضاء، ومعها مخاطر سوء الفهم والتصورات والحسابات الخاطئة. وهناك بعض التصرفات التي تنطوي على تأثير دائم في بيئة الفضاء، مثل التسبب في وجود كميات كبيرة من الحطام الذي يبقى لأمد طويل. ولذلك، أصبح من الملح الحد من هذه التهديدات والمخاطر، والعمل سوياً على تحديد معايير السلوك المسؤول في الفضاء.

وأخيراً، أود أن أعرب عن سعادتي بسماع أصواتكم المألوفة والودية، التي كنت أفتقدتها طوال هذه الأيام الطويلة، وذلك يعني أننا بدأنا أخيراً في إجراء المناقشات مرة أخرى والعودة إلى هذا التبادل الذي لا بد منه لإيجاد الحلول. ويجب أن يكون احترام خلافاتنا مقترناً بالاستماع الجيد وباهتمام. ولكل منا رؤياه للسلام الجماعي، ولكن سيتحتم علينا أن نجد الأشياء التي توحدنا. وعلى أي حال، تأكدوا من أنني ووفد بلدي سنعمل بحزم وقوة من أجل تحقيق ذلك الهدف. شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير فرنسا على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة.

(تكلم بالإنكليزية)

وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي، يليه السفير شيبانوفيتش من الجبل الأسود.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): شكراً سيدي الرئيس. أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، وأمانة مؤتمر نزع السلاح، وللسفيرين مانسفيلد ومولر وجميع الرؤساء الستة للدورة الحالية على جهودهم التي سمحت لنا بالاجتماع مرة أخرى في قصر الأمم واستئناف جلساتنا العامة.

وبالإضافة إلى ذلك، طلب مني الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، السفير غينادي غاتيلوف، تهنئة الوفود على استئناف أعمال المؤتمر. ويأمل أن تتمكن، خلال مل تبقى لنا من وقت، من مناقشة بنود جدول الأعمال، التي تتسم بأهمية حاسمة للأمن الدولي، بصورة بناءة وفي جو من التفاهم المتبادل.

وأود أيضاً أن أرحب بسفراء الأرجنتين وتونس وجمهورية كوريا، الذين انضموا إلينا مؤخراً.

والآن سأنتقل إلى موضوع جلسة اليوم، الذي يعتبره وفدنا بالغ الأهمية، من أجل تحقيق فهم أفضل للحالة الراهنة المتصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، ولتحديد الاتجاه الذي ينبغي أن نمضي فيه قداماً.

وليس من قبيل المبالغة القول إننا متحدون في الحكم على الوضع الراهن في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح بأنه غير مرض إلى حد بعيد. وبطبيعة الحال، قد تختلف الوفود في الفروق

الدقيقة، غير أن الغالبية الساحقة توافق على حدوث تدهور رهيب في نظام تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار الذي بُني على مدى عقود. وإذا لم تتوقف هذه العملية، فإنها يمكن أن تؤدي إلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها ومدمرة للأمن الدولي. وهذه مسألة أخرى لا يوجد خلاف بشأنها بين الدول.

وبما أن لدينا بالفعل فهماً مشتركاً للحالة، فإن السؤال الرئيسي الآن هو "ما الذي يتعين عمله؟" وأود أن أتناول هذا الأمر بشيء من التفصيل. لقد قدم عدد من الدول بمبادرات هامة في الآونة الأخيرة تتعلق أساساً بتحديد الأسلحة النووية والحد من المخاطر النووية. وأشدد على أن هذه المبادرات ذات أهمية كبيرة للأمن الدولي. ومع ذلك، فإن المقترحات التي قدمت ليس في وسعها وقف العملية التي ذكرتها الآن. وهناك عدة أسباب لذلك.

فبعض المبادرات ذات طابع محدود أو مؤقت. كما أنها لا تستطيع بأي حال من الأحوال منع بعض الدول من بناء قدراتها النووية العسكرية. ولا تزال مبادرات أخرى في مرحلة التطوير وتحتاج إلى مزيد من التوضيح من حيث المحتوى والهدف.

ومع ذلك، هناك سبب آخر، أعتقد أنه يستحق اهتماماً أكبر. وهو يتعلق بمقترحات قدمت في الآونة الأخيرة مؤداها أن نسلك طريقاً أسهل وأن نبني سياستنا الاستراتيجية للاستقرار على أساس بعض مدونات السلوك وترتيبات سياسية مبهمة، بدلاً من وضع اتفاقات محددة ومصاغة بعناية وملزمة قانوناً، وتشكل، وفقاً لروح ونص اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969، العمود الفقري التنظيمي للعلاقات الدولية. وعلاوة على ذلك، ليس هناك ما يضمن أن مؤيدي هذا النهج أنفسهم سيلتزمون بهذه القواعد بدقة ويتقيدون بهذه الترتيبات.

وفي الوقت نفسه، يبدو هذا النوع من النهج أشبه بمحاولة من البعض للتخفيف من حدة الشواغل المتعلقة بالاتجاه الضار بصورة متزايد في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، مع القيام في الوقت نفسه بتبرير أفعالهم المدمرة. وبالإضافة إلى ذلك، وإخفاء مواقفهم التخريبية وإيجاد مبررات لذلك، فإنهم يوجهون اتهامات لا أساس لها من الصحة وسخيفة في بعض الأحيان ضد دول أخرى.

ونسلم باستمرار حدوث مناقشات عديمة الجدوى عن حقبة جديدة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ومع ذلك، لم يتمكن أحد حتى الآن من أن يشرح بوضوح السبب الذي يستوجب قيام هذه الحقبة على أنقاض الحقبة القديمة، التي أُعلن لسبب ما أنها لا تتفق مع المناخ الحالي. وليس من الواضح لماذا يقال لنا إن السبيل الوحيد الموثوق لضمان الأمن الدولي هو رفض إنجازاتنا السابقة بدلاً من الإضافة إليها. ولماذا ينبغي لنا أن نتخلى عن النظام الحالي للاتفاقات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، بدلاً من مواصلة جهودنا لتعزيزه؟ ولماذا ينبغي لنا أن نتجاهل مبادئ أساسية مجربة ومختبرة بدلاً من العمل بها أو تحسينها؟ وأود أن أعرف مصدر هذا الرفض القاطع للنهج السابقة وأن أفهم ميزة ما يسمى بالنهج المعياري. فكل هذه الأسئلة تتطلب إجابات واضحة للغاية.

ويرى وفدنا أن هذا النهج، مقترنا بالأحداث التي شهدناها مؤخراً والإشارات التي ترسلها القيادة العسكرية والسياسية في بعض البلدان، من شأنه أن يأخذنا من إيجاد حلول للمسائل الملحة إلى منطقة رمادية من عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ. ولعلكم تتفقون على أن هذا الوضع غير مرغوب فيه، على أقل تقدير، في منطقة بالغة الحساسية للأمن الدولي.

وفيما يتعلق بجهودنا المشتركة لبناء الأساس المستقبلي للقانون الدولي بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح، أود أن أذكر بموضوع حيوي آخر. فقد بُدلت جهود متواصلة في الآونة الأخيرة لترسيخ نظرة لدى الرأي العام إزاء السياسة العالمية على أنها ناشئة عن "تنافس القوى العظمى". وتُعرض المسألة كما لو أن هذا التنافس سيحدد الأمن الدولي في المستقبل. فهذه الفكرة، أو بالأحرى هذا النهج المفاهيمي، يُشار إليه بالفعل على أنه من البديهيات تقريباً. وهو يتحول من وثيقة عقائدية إلى أخرى على أنه عقيدة لا جدال فيها. وذلك على الرغم من عدم تقديم أي حجج متسقة تفيد بصحته أو صلاحيته.

ويستخدم ذلك بالفعل في وضع مسار للسياسة الخارجية يستند إلى سلسلة تعليقات غير سليمة إلى حد كبير: إن زيادة المنافسة ستفضي إلى زيادة التوترات بين الدول، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى مواجهة عسكرية. وسيكون التفوق في هذه المواجهة إلى الجانب الذي يتمتع بأكثر قدر من القدرات العسكرية مقارنة بمنافسيه. وينتج عن ذلك الإشارة إلى أن السبيل الوحيد لضمان الأمن الدولي يكون من خلال استعراض العضلات العسكرية دون ضابط أو قيود، بما في ذلك عن طريق تكييف أحدث التكنولوجيات لتلبية تلك الحاجة.

وسيكون من الواضح إدراك سوء وخطر هذا التعليل. ولكن قبل محاولة الخوض في ذلك، ينبغي أن نلاحظ أن فكرة "تنافس القوى العظمى" الذي لا مفر منه لم تخضع قط لأي تحليل دولي مستقل ونزيه وموثوق. وهي تمثل هيكلًا سياسيًا معيناً وضعتهُ المؤسسات العسكرية والسياسية لدولة واحدة. والواقع أنه لا يوجد أي جديد في هذا الصدد بقدر ما يشكل هذا الأمر تفسيراً معاصراً لنموذج العلاقات الدولية الذي يعود إلى أيام الحرب الباردة.

وعلى الرغم من أن هذا الهيكل ناتج عن دولة واحدة، فإننا نُصح بأن نثق فيه ونستخدمه كنقطة مرجعية للعلاقات الدولية اليوم. وللأسف، فإن بعض البلدان مستعدة للأخذ بهذا المفهوم، والاستناد إليه في سياستها الخارجية، بل ونقله حتى إلى المجتمع الدولي. وهذا يثير سؤالاً معقولاً عما إذا كان من المجدي التسرع في القيام بذلك. وربما يكون من الأفضل أن نبدأ بتقييم جاد من قِبل خبراء لهذا التأكيد القاطع قبل التوصل إلى استنتاجات ووضع الخطط. وآمل أن يساعد البيان الذي أدلى به الوفد الروسي اليوم على بدء هذا العمل.

وسأسلط الضوء فقط على بعض النقاط الأهم.

أولاً، إن الذين يروجون لإطار "تنافس القوى العظمى" يقدمون تأكيداتهم بطريقة تتسم بالتعميم، وكأن العديد من البلدان الرائدة في العالم تبني مثل هذه الآراء. وهذا يعطي الانطباع بأنها حقيقة موضوعية. وروسيا لم تطلب من أي شخص إصدار مثل هذه الأحكام باسمها بشأن مستقبلنا المشترك.

وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، عمل بلدنا على أساس افتراض أنه لا يمكن استدامة السلام وتعزيز الأمن الدولي إلا من خلال حوار مفتوح وبناء، وإقامة تعاون وثيق لحل القضايا الدولية الأكثر إلحاحاً، والتعاون بروح شراكة حقيقية، مع مراعاة مصالح جميع الأطراف في عملية معينة. وكان الهدف المشترك لجميع هذه الجهود يتمثل دائماً في تحقيق الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة لجميع الدول دون استثناء.

ولا يزال موقفنا دون تغيير. وهو مبرر من وجهة النظر التاريخية. وفي الماضي، بما في ذلك الماضي القريب جداً، كان من السهل العثور على أمثلة واضحة على قيام دولة واحدة أو مجموعة صغيرة من الدول بفرض نظرتها على العالم، مما يؤدي إلى عواقب كارثية على كل المناطق والبشرية

جمعاء. وقد كُرس لهذا الموضوع جزءاً من المقال الذي قدمه رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، مؤخراً عن بداية الحرب العالمية الثانية.

وثانياً، إن قبول إطار "تنافس القوى العظمى" لن يتعارض مع النهج التي سبق أن وضعها المجتمع الدولي لحل القضايا العالمية فحسب، بما في ذلك في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، بل أيضاً مع الواقع. ففي نهاية الأمر، تم منذ زمن طويل إنشاء منتديات ومنابر وهيئات رئيسية متعددة الأطراف تتيح للدول الرائدة فرصة فريدة للاتفاق والتعاون وبالتالي تجنب التنافس الذي يؤدي إلى خطر نشوب الصراعات، وهي لا تزال عاملة. وغني عن القول إن الأمم المتحدة قد أنشئت لتحقيق هذه الأهداف على وجه التحديد.

وعلاوة على ذلك، إذا كان من المفهوم أن الأطراف الفاعلة الرئيسية في الإطار المذكور أعلاه هي الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، أود أن أشير إلى أن العلاقات بين بيجين وموسكو لا تقوم على التنافس أو المنافسة المحمومة، بل تقوم على الشراكة الاستراتيجية والاحترام المتبادل والتعاون المفيد للجانبين. وما فتئ الاتحاد الروسي يبذل الجهود، منذ سنوات عديدة، لتطوير علاقاته مع الولايات المتحدة على أسس ماثلة. ولا نتحمل خطأ عدم التمكن بعد من إحراز تقدم كبير. ومع ذلك، فإن الوضع أبعد ما يكون عن حالة اليأس، مثلما يتضح على سبيل المثال من المحادثات الروسية الأمريكية لتحديد الأسلحة التي جرت قبل بضعة أيام.

وفي الأسبوع الماضي، أكد الوفد الروسي من جديد في فيينا اهتمامه بالحوار الهادف والموضوعي والبناء مع الولايات المتحدة بشأن طائفة واسعة من المسائل والشواغل المتصلة بتحديد الأسلحة. وإلى جانب المواضيع المشتركة المتعلقة بالاستقرار الاستراتيجي، اتفق وفدا البلدين على إجراء مشاورات بشأن جميع الجوانب المتعلقة بالفضاء والشفافية والتحقق فيما يتعلق بتحديد الأسلحة النووية، وأحدث منظومات الأسلحة الاستراتيجية. وثمة أمل في موافقة الطرفين على جدول أعمال كامل من هذا القبيل.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أننا في الاتحاد الروسي لا ننوي الدخول في منافسة محمومة مع أي جهة، خاصة إذا كان من شأنها أن تزيد التوترات والمواجهات العسكرية في العالم. وهذا لا يظهر فقط في بيانات القادة الروس على أعلى المستويات السياسية فحسب، ولكن أيضاً من خلال المبادرات التي نقترحها فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وتجدد الإشارة إلى أن هذه المبادرات، على خلاف بعض المبادرات الأخرى، لا يُعبّر عنها بوضوح شديد فحسب، بل تقترح أيضاً خطوات عملية محددة يمكن أن تعكس الاتجاهات السلبية في هذا الصدد.

وثالثاً، من الواضح تماماً أن الاعتماد على القوة في العلاقات بين الدول لا يتفق بأي حال مع القيود المفروضة على الدول بموجب الاتفاقات الدولية المتعلقة بحشد القوات العسكرية واحتمال استخدام الأسلحة الموجودة. وهذا الأمر واضح على وجه التحديد لأن إطار "تنافس القوى العظمى" يجري تعزيزه إلى جانب الادعاء بأن النظام السابق لتحديد الأسلحة والنهج القابلة للتطبيق تماماً في مجال نزع السلاح غير كافية وغير فعالة. ويُطلب منا أساساً أن نرفض الآليات والصكوك والمبادئ التي تقوم عليها منظومة الاتفاقات المتعلقة بتحديد الأسلحة التي لا تزال قائمة (وإن كانت متناقصة).

ونحن مقتنعون بأن نظام الاتفاقات الحالي لا يمكن التخلي عنه إلا عندما تُتهم على الأقل الخطوط العريضة للنظام الجديد. وإلا فإن الفوضى القانونية الدولية سوف تملأ الفراغ الناتج عن ذلك.

ونعتقد أن الاعتماد على التمني فقط دون أي تفاصيل من شأنه أن يؤدي إلى خطر حقيقي يتمثل في سباق تسلح جديد وأوسع نطاقاً على مستوى تكنولوجياي جديد تماماً، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للبشرية.

وثمة نقطة هامة أخرى هي أنه إذا وافقت الدول على إطار "تنافس القوى العظمى" واسترشدت به، فإن من يدعون له لن تكون لديهم أسباب لإلقاء اللوم على روسيا، فيما يتعلق على سبيل المثال بتحديث قدراتها العسكرية وتحسينها. وعلى كل حال، فإن الدول التي تؤيد هذا الإطار تستخدمه لتحذيرنا من أن المشاكل العالمية في المستقبل القريب ستحسم مرة أخرى باستخدام القبضة الحديدية وقانون الأقوى. وفي هذه الحالة، ما هي المآخذ التي يمكن أن تساق ضد الدول التي تحاول الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية ومواطنيها باستخدام ما لديها من قدرة عسكرية مناسبة للموقف؟

وحتى هذه النظرة الموجزة لإطار "تنافس القوى العظمى" تبين مدى خطورته على الأمن الدولي. فما هو البديل الذي يمكن أن نستخدمه؟ يبدو الجواب بسيطاً وبديهيّاً.

فعلينا أن نتفق، وأن نجد الحلول التوافقية معاً، وأن نقوم بالعمل المضني المتمثل في اتخاذ قرارات توافقية مقبولة لجميع الدول المعنية بها. وينبغي أن نستخدم، قدر الإمكان، الهيئات والآليات والمنابر المتعددة الأطراف القائمة لهذا الغرض. وهذا النوع من العمل يستبعد فرض المواقف الذاتية بشكل قسري أو أي نظرة أحادية الجانب لمستقبلنا المشترك. ويعني هذا الأمر على النقيض من ذلك إشراك جميع الدول المهتمة، مع مراعاة مواقفها، ومناقشة الأفكار الجديدة بشكل جماعي، والبحث عن أفضل الخطوات التي ينبغي اتخاذها، وهو ما يتفق تماماً مع مبدأ تعددية الأطراف المقبولة عموماً.

ويعني أيضاً أن على كل دولة إبداء الإرادة السياسية وأن تكون قادرة على إبداء المرونة والاستعداد للعمل من أجل تحقيق النتيجة المنشودة. وإذا حكمنا من خلال الإنجازات التي استطاع المجتمع الدولي أن يحققها في الماضي، فإن هذا النهج أثبت جدواه تماماً. ونحن على يقين من أن جدواه ستأكد في المستقبل أيضاً.

وثمة نقطة أخيرة: في ظل الظروف الراهنة، أصبح المؤتمر في الأساس المحفل الرئيسي لنزع السلاح، الذي يفرض على الدول الأطراف مسؤولية خاصة فيما يتعلق بمناقشة جدول الأعمال المعتمد. وذلك على وجه الخصوص لأنه يتضمن عدداً من المسائل التي أصبحت ذات أهمية بالغة للأمن الدولي في الوقت الراهن. ويقع على عاتقنا حصراً الإسهام في تعزيز نظام الاتفاقات الدولية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وتحديد الطريقة التي نعمل بها معاً من أجل إنجاح محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف المقبلة، التي ستحدد إلى حد كبير جهود المجتمع الدولي لبناء هيكل الأمن الدولي. وفي هذا السياق، فإن استئناف عملنا المشترك أمر حاسم للغاية.

شكراً لكم على اهتمامكم وأشكر المترجمين الشفويين على مهنتهم.

الرئيس (تكلم بالروسية): شكراً على بيانك وعلى الكلمات الودية الموجهة إلى الرئيس.

(تكلم بالإنكليزية)

سأعطي الكلمة الآن إلى السفير شيبانوفيتش ممثل الجبل الأسود، يليه السفير ليدل ممثل المملكة المتحدة. السفير شيبانوفيتش، لكم الكلمة.

السيد شيبانوفيتش (الجلب الأسود) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة خلال هذا الجزء من الجلسة. وأود أن أهنئ النمسا على توليها الرئاسة. ونحن مقتنعون بأن نهجكم البناء والمتوازن سيضيف قيمة إلى عمل مؤتمر نزع السلاح.

أود في البداية أن أشير إلى أن الجلب الأسود، بوصفه دولة مراقبة، يتابع أعمال المؤتمر باهتمام خاص على مر السنين، ويقدر بشدة ولايته الفريدة. ومن الواضح أن المؤتمر، بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في العالم في مجال نزع السلاح، يضطلع بدور لا غنى عنه ويكتسي أهمية بالغة، ومن الأهمية بمكان أن يعود إلى العمل الموضوعي. وفي خضم هذه الأزمة العالمية غير المسبوقة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، من الأهمية بمكان الحفاظ على الأمن والاستقرار الجماعيين والنظام الدولي القائم على القواعد في إطار متعدد الأطراف يتسم بالاستقرار والقوة.

إن حالة الجمود التي تواجه المؤتمر منذ سنوات عديدة تشير بوضوح إلى الحاجة إلى إرادة سياسية قوية، وإلى زيادة الثقة والمرونة من جانب جميع أعضائه. إن الدروس المستمدة من الماضي ينبغي ألا تثبط عزمننا، بل أن تعطينا القوة للمضي نحو المستقبل وإعادة المؤتمر إلى مساره. لقد أظهر التاريخ أهمية توافق الجميع عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على السلام، ولذلك من الأهمية بمكان أن تعمل هذه الهيئة الهامة على تعزيز الثقة المتبادلة وأن تخفف من حدة التوترات.

ونشهد هذا العام تعاوناً ممتازاً بين الرؤساء الستة لهذه الدورة من خلال نهجهم المشترك، ونغتنم هذه الفرصة لنشيد بجهودهم وندعو إلى مواصلة هذه الممارسة الإيجابية في المستقبل.

والجلب الأسود، بوصفه دولة مراقبة، يؤيد بقوة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. وظلت بلدان كثيرة، بما فيها الجلب الأسود، في انتظار أن تصبح أعضاء في المؤتمر منذ توسيع عضويته للمرة الأخير في عام 2002.

ويؤيد بلدي أيضاً المناقشات التي تجري في إطار هذه الهيئة بشأن أساليب عملها. ونعتقد أن مفهوم وضع برنامج عمل متوازن وشامل ينبغي ألا يكون عائقاً أمام العمل الموضوعي بشأن البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وفي هذا الصدد، نؤيد النهج الذي تتبعه هولندا، والذي يستوجب على أعضاء المؤتمر أن يجدوا سبباً لاعتماد نهج أكثر واقعية فيما يتعلق بتحديد جدول أنشطتنا وألا يقضوا وقتاً طويلاً في مناقشات إجرائية بشأن تنظيم العمل. وللأسف يمكننا القول، عندما ننظر إلى الماضي، إن مضي أكثر من ألف ساعة عمل دون تحقيق نتائج يشكل في واقع الأمر وقتاً طويلاً.

واسمحوا لي أن أشير إلى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل صكاً رئيسياً متعدد الأطراف لضمان السلم والأمن والاستقرار ونزع السلاح النووي على الصعيد الدولي، وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي عليها وتعزيز تنفيذها. ونعتقد أن النهج التدريجي هو نهج واقعي لنزع السلاح النووي.

ونعرب عن ترحيبنا باتخاذ المزيد من المبادرات والعمليات على الصعيدين الدولي والإقليمي وتشجيع ذلك من أجل استعادة الحوار والثقة وتعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة.

ونأمل أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ دون مزيد من التأخير. وفي الوقت نفسه، من المهم أن تحافظ جميع الدول على وقفها الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية، وأي تفجيرات نووية أخرى، وألا تتخذ أي إجراء يتعارض مع أحكام المعاهدة. وفي هذا الصدد، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التعاون البناء، وتجديد التزامها السياسي بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية والتوقيع والتصديق على المعاهدة.

ويرى الجبل الأسود أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ على الفور مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لعرب عن تأييدنا للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة.

ونعلق أهمية قصوى على معاهدة ستارت الجديدة، ونرحب بالحوار الجاري بشأن مستقبلها ما بعد عام 2021 وبشأن الترتيبات الأخرى لتحديد الأسلحة. ونعتقد أن الصيغة الثلاثية التي تشمل جمهورية الصين الشعبية ستكون خطوة أخرى نحو تعزيز البيئة الأمنية العالمية، ونزع السلاح الدولي، وهيكل عدم الانتشار.

ويرحب الجبل الأسود بالمشاركة النشطة والمتساوية للنساء والرجال في مؤتمر نزع السلاح، ويؤيد مشاركة المجتمع المدني في أعماله.

وبما أن منصبي في جنيف سينتهي بعد بضعة أيام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع المندوبين على تعاونهم في ميدان نزع السلاح وأعرب عن أمني في أن يشهد العام المقبل انطلاق الأعمال الموضوعية لمؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لكم كل التوفيق. شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير شيبانوفيتش على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئيس؛ وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى له كل التوفيق في مستقبله الشخصي والمهني. وأعطي الكلمة الآن للسفير ليدل ممثل المملكة المتحدة، يليه مندوب إندونيسيا.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس. أود، أولاً وقبل كل شيء، أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق مواساتنا لمن فقدوا أحبائهم وعانوا من مصاعب خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ونعرب عن تضامننا مع جميع البلدان المتضررة. إن التحدي الذي يواجهه العالم في التصدي لجائحة كوفيد-19 هو أمر استثنائي وغير مسبوق. ولم يشهد المجتمع الدولي من قبل أوقات عصيبة وتحديات فيما يتعلق بالعمل سوياً أكثر مما هو عليه الآن.

وثانياً، أود أن أهنئ السفارة مانسفيلد ووفد أستراليا على توليهم الرئاسة. وعلى الرغم من أن الظروف فرضت علينا عدم عقد اجتماعات، فإننا ممتنون لهم على استغلال الوقت للتشاور على نطاق واسع بشأن كيفية جعل مؤتمر نزع السلاح يعمل بفعالية أكبر. ونرحب بالبيان الذي أدلت به السفارة مانسفيلد في وقت سابق وتقديم العديد من الاقتراحات الجيدة بشأن الماضي قديماً بعملنا، والتي سندرسها عن كثب.

وثالثاً، أود أن أهنئك، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم الرئاسة. ووفد بلدي على استعداد للتعاون معكم وتقديم دعمه الكامل لكم. وأود، على وجه الخصوص، أن أتقدم بالشكر لك ولفريقك ومجموعة الرؤساء الستة لدورة عام 2020، والرئيس الأخير لدورة عام 2019، وأول رئيس لدورة عام 2021، وأشكر الزملاء في أمانة مؤتمر نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة في جنيف على الجهود الكبيرة التي بذلوها لضمان أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الاجتماع بالفعل في هذا اليوم.

ورابعاً، أسمح لي أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بزملائنا الجدد، سفراء الأرجنتين وتونس وجمهورية كوريا.

سيدي الرئيس، لقد ذكرت في رسالتك المؤرخة 12 حزيران/يونيه إن فترة التوقف الذي فرضته الظروف لمدة ثلاثة أشهر تشكل فترة جيدة للتفكير. وفي حين أننا فقدنا الكثير من الوقت - كان تأجيل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2020 نكسة ملحوظة بشكل خاص - فمن الصواب أن نستغل هذا التوقف لإعادة ضبط عملنا. لقد أدركنا بسبب

الأزمة ما ينبغي أن نقدره بصورة أكبر في جميع مناحي الحياة. فإذا أكدت الأزمة أهمية التعاون الدولي في مواجهة أشد المشاكل وأكثرها استعصاء، فهي تبرز أيضاً قيمة هذا المؤتمر. وآمل أن يشهد استئناف عملنا اليوم بداية روح التعاون بصورة جديدة.

ولهذا السبب، نقدر بشكل خاص عملية التشاور التي قامت بها الرئاسة الأسترالية. ونرحب بالتزامكم بمواصلة هذه الممارسة. وينبغي أن نستغل الوقت المتبقي لنا في هذه الدورة للتفكير في نتائج العملية، على نحو ما حدده الوفد الأسترالي في وقت سابق، سواء من خلال المشاورات الإضافية التي يجريها الرئيس أو من خلال المناقشة في جلساتنا العامة، قبل أو بعد العطلة الصيفية. وبهذه الطريقة، يمكننا الاستفادة من هذه الدورة المتقطعة لعام 2020. ونحن ندرك التحديات، لكننا نأمل في أن تتمكن الرئاسة المتبقية من إعادة النظر في فكرة وضع خططها لما تبقى من الدورة، بغية السماح للوفود بالتخطيط وفقاً لذلك.

وآمل أن نتاح لنا فرص أخرى للقيام بذلك، سيدي الرئيس، ولن أتناول تفاصيل آراء وفدي بشأن الوضع الراهن. واسمحوا لي الآن أن أردد ما قالته السفيرة مانسفيلد في بيانها بشأن الحاجة إلى تفسير ولاية هذا المؤتمر التفاوضية تفسيراً واسعاً وبطريقة مرنة وإبداعية؛ إن منح هذه الهيئة سلطة تفاوضية لا يعني القول إننا لا نستطيع أن نفعل أشياء أخرى من شأنها أن إحراز تقدم في تحقيق أهدافها. ونكرر أيضاً ما قالته السفيرة مانسفيلد بشأن ضرورة أن نتناول بطريقة مختلفة المشاكل التي تبدو مستعصية، وذلك بأسلوب تصاعدي، ومن خلال مجموعة متنوعة من الوسائل. وهذا هو الحال بصفة خاصة فيما يتعلق بالفضاء، حيث تزداد أهمية الحاجة إلى التصدي للتهديدات التي تواجه العمليات في الفضاء الخارجي، وحيث يؤدي التركيز على معاهدة شاملة بشأن القدرات العسكرية المتعلقة بالفضاء إلى صرفنا عن التصدي لطائفة من القضايا غير المترابطة التي من شأنها أن تسهم في تحقيق سلامة الفضاء الخارجي وأمنه واستقرار كوكب الأرض وازدهاره.

وأخيراً، أود، سيدي الرئيس، أن أسجل تأييد وفد بلدي للاقتراح الذي قدمته الرئاسة الأسترالية بشأن إدخال تعديل تقني على النظام الداخلي لجعل اللغة محايده جنسانياً. وهذه التغييرات قد طال انتظارها، ونأمل أن تحظى بتوافق الآراء في هذا المؤتمر.

أشكركم مرة أخرى على عقد المؤتمر اليوم، سيدي الرئيس، وأتطلع إلى مزيد من المناقشات المثمرة في الوقت المتبقي لنا من هذه الدورة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير ليدل على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى مندوب إندونيسيا، يليه السفير غابريليس ممثل هولندا.

السيد روزاندري (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أود أن أستهل كلمتي بتهنئتك على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. واسمح لي أن أؤكد دعم إندونيسيا المتواصل لأعمال الرئاسة وهذا المؤتمر المقرر. كما نثني على السفيرة مانسفيلد وفريقها على القيادة القديرة والجهود الدؤوبة خلال رئاسة بلدهم من أجل الحفاظ على تعاون أعضاء المؤتمر والتنسيق في هذا الوقت الاستثنائي. وتود إندونيسيا أيضاً أن تنضم إلى الآخرين في الترحيب بسفراء الأرجنتين وجمهورية كوريا وتونس.

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلت به مصر باسم مجموعة الـ 21، وتود أن تقدم بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

السيد الرئيس، إن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تطرح تحديات لم يسبق لها مثيل أمام الدبلوماسية المتعددة الأطراف، بما في ذلك في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار؛ ومؤتمر نزع السلاح

ليس استثناء في هذا الصدد. وفي خضم التحديات المستمرة التي يواجهها المؤتمر، أدت الجائحة إلى تأخير عمله بصورة أكبر في وقت نحن في أشد الحاجة إليه. ومع تأجيل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 2020 والعمليات الأخرى ذات الصلة، ترى إندونيسيا أنه ينبغي لأعضاء المؤتمر أن يستفيدوا على أفضل وجه من الوقت الإضافي من أجل التوصل إلى توافق في الآراء وتسوية الخلافات التي تعوق منذ فترة طويلة جهودنا المبذولة لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويمكن القيام بذلك من خلال استكشاف جميع الخيارات الممكنة - من اجتماعات حضورية أو عبر الإنترنت.

وفي هذا الصدد، تقدر إندونيسيا الجهود التي بذلتها النمسا والأمانة لتنظيم هذا الاجتماع، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحالة الراهنة ولصحة جميع المندوبين وموظفي الأمم المتحدة وسلامتهم ورفاههم على سبيل الأولوية.

واعتقد أننا نتفق جميعاً على أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يمضي قدماً إذا أراد أن يفني بولايته بفعالية وأن يحتفظ بأهميته. ولهذا، فإن الانتهاء من المفاوضات الطويلة الأمد بشأن برنامج العمل أمر أساسي.

السيد الرئيس، إن موقف إندونيسيا في هذا المؤتمر لم يتغير. فنحن نعتقد اعتقاداً جازماً بأن نزع السلاح النووي هو الأولوية العليا ويجب أن يكون كذلك. وينبغي للمؤتمر أن يتفاوض فوراً على اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية وأن يبرمها في نهاية المطاف. وينبغي أن نواصل المفاوضات بشأن برنامج مرحلي بإطار زمني محدد.

وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أيضاً أن تلتزم بالحق المشروع للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن ضمانات أمنية فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانوناً. ونحن بحاجة إلى معاهدة متوازنة تعالج شواغل الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء فيما يتعلق بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونود أيضاً أن نحث أعضاء المؤتمر على بذل جهود جماعية في التصدي للتهديدات المحتملة المتعلقة بتسليح الفضاء الخارجي والتهديدات المتعلقة بالفضاء الإلكتروني.

السيد الرئيس، تتطلع إندونيسيا إلى العمل معكم جميعاً في هذا الوقت العصيب. كما أننا على استعداد لدعم مؤتمر نزع السلاح في استئناف عمله الموضوعي والوفاء بولايته بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على بيانه وكلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئيس وأعطي الكلمة الآن للسفير غابرييليس ممثل هولندا، يليه السفير غاني ممثل أيرلندا.

السيد غابرييليس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمح لي سيدي الرئيس بأن أبدأ بتهنئتك على تولي الرئاسة وأن أؤكد دعم وفد بلدي التام. وبإمكان الاعتماد على الدعم الكامل من وفد بلدي. واسمحوا لي أيضاً أن أرحب بالزملاء الجدد من جمهورية كوريا وتونس والأرجنتين. ويمكنك الاعتماد على التعاون الكامل من فريقتي.

وبالإضافة إلى تأييد بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلت به كرواتيا، تود هولندا أن تقدم بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

ويرجع الفضل في عقد هذا الاجتماع هنا اليوم، لك سيدي الرئيس، وللرؤساء الستة لدورة عام 2020، الذين تعاونوا بصورة مثالية في مؤتمر هذا العام، وللأمانة، وبطبيعة الحال، للبلد المضيف، سويسرا.

فنحن نمر بأوقات عصيبة من حيث الصحة العامة والتداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). كما أن التوترات الوطنية والجيوسياسية آخذة في الارتفاع. ويعد التعاون الدولي والمتعدد الأطراف أساسياً في التصدي لهذه التحديات بفعالية. ولذلك، من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن نعود، نحن الذين نعمل في معالجة المسائل الأمنية المتعددة الأطراف، إلى العمل على أكمل وجه ممكن. وإذا أردنا التصدي لهذه التحديات، فعلينا أن نجد سبباً للتعاون، من خلال الاستماع إلى وجهات نظر بعضنا البعض، وأن نتفهم الشواغل الأمنية لكل منا، وأن نجد سبباً للمضي قدماً تكون مقبولة لكل الأطراف.

وقد يؤدي وقف قنوات الاتصال والحوار إلى حدوث سوء فهم. وعلاوة على ذلك، فإن حالة الصمت السائدة قد أفسحت المجال لانتشار "المعلومات غير الموثوقة"، مما يزيد من حدة التوترات الحالية. لذا فقد حان الوقت لإعادة عمل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وينبغي بطبيعة الحال القيام بذلك بمسؤولية، مع مراعاة تدابير النظافة الشخصية والتباعد التي يفرضها البلد المضيف، إلى جانب التعليمات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وعلينا أيضاً أن نجد طرقاً جديدة ومبتكرة للتعاون المتعدد الأطراف، حيث إن القيود المفروضة على الاجتماعات ستظل قائمة لفترة من الوقت، ويجب بالطبع أن نكفل إيلاء العناية الكافية للمبادئ الأساسية المتعددة الأطراف المتمثلة في الشمول والتعددية اللغوية. ومن المرجح أن يكون "الوضع الطبيعي الجديد" مختلفاً عن "الوضع الطبيعي القديم". وفي ظل هذه الظروف غير المستقرة، يتحتم علينا إيجاد طرق خلاقة للقيام بعملنا بأفضل طريقة ممكنة، بدلاً من تأجيل كل شيء أو محاولة إرجاء عملنا. ولا يمكننا التوقف عن العمل على تنفيذ صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف الحالية التي وقعنا عليها في حين تستمر التطورات على الأرض وفي الفضاء على حد سواء. ولا تزال الألغام المضادة للأفراد تُزرع كل يوم، من جانب جهات من بينها جهات فاعلة من غير الدول، وما زال الناس يقعون ضحايا لها. ويتعين علينا أن نواصل تدابيرنا المتعلقة بالشفافية وبناء الثقة في ميدان الأمن البيولوجي/السلامة البيولوجية، حتى لا نواجه سلاحاً بيولوجياً في يوم من الأيام. وعلينا أن نكفل استمرار تنفيذ معاهدة عدم الانتشار والالتزام بها، خاصة عندما تتعرض بعض الاتفاقات الأساسية في المجال النووي لضغوط متزايدة باستمرار. ويتعين علينا أن نكفل استمرار الاتجار بالأسلحة بصورة مسؤولة وأن نمنع تحويل مسار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتعين رصد الأطر والصكوك الدولية التي تقوم عليها هذه الإجراءات واستعراضها وتحديثها، ولو كان ذلك بطريقة معدلة ومكيفة بالمقارنة مع ما اعتدنا عليه. ولأوساط نزع السلاح في جنيف دور توديه، وكذلك مؤتمر نزع السلاح.

وترحب هولندا بفكرة مواصلة برنامجنا في مؤتمر نزع السلاح على نحو ما اقترحنه استناداً إلى بنود جدول الأعمال قبل الإغلاق. ونحن نؤيد المناقشات بشأن الحد من المخاطر النووية والتحقق من نزع السلاح النووي، وبطبيعة الحال، بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. كما نؤيد فكرة تبادل الأفكار وإجراء مناقشات بشأن السياسات الوطنية المتعلقة بالفضاء الخارجي، باعتبار ذلك أول تدابير الشفافية وبناء الثقة، من أجل المضي قدماً في عملنا بشأن البند 3 من جدول الأعمال، فيما يتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونحن حريصون على إجراء مزيد من المناقشات بشأن تكنولوجيات الأسلحة الجديدة ونظمها، حيث تستمر التطورات التقنية في هذا الميدان التي ينبغي التعامل معها.

ونؤيد كذلك إجراء مناقشة بشأن الأداء الفعال لمؤتمر نزع السلاح، كما يتضح من ورقة العمل المعنونة "العودة إلى الأساسيات" التي قُدمت في العام الماضي. لقد أجرينا مناقشة مثمرة في ذلك الوقت في ظل الرئاسة الفيينتامية، ونحن حريصون على مواصلة تلك المناقشة وتعميقها. وفي ضوء ذلك، نؤيد تأييداً تاماً اقتراح الرئاسة الأسترالية السابقة بجعل النظام الداخلي محايداً جنسانياً. ومع وجود سيدة تتولى حالياً منصب الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح وعدد من الرئيسات، فقد حان الوقت لكي نتوقف عن الإشارة إلى شاغلي الوظائف باستخدام ضمير المذكر. فذلك أمر عفا عليه الزمن. فهذا التعديل اللغوي البسيط، كما هو مقترح، تأخر كثيراً ولا ينبغي أن يتطلب مناقشة معقدة.

وفي الختام، يسرنا أن ننعقد مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى ونتطلع إلى إحراز تقدم في مختلف محافل نزع السلاح، حسبما يسمح به تحسن حالة انتشار الجائحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير غابريلسي على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي خص بها الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسفير غافي ممثل أيرلندا، يليه ممثل بلجيكا.

السيد غافي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. إن أيرلندا تؤيد البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي.

اسمح لي أن أستهل كلمتي بتهنئتك، سعادة السفير مولر، وفريقك على تولي الرئاسة. وأؤكد لكم تعاون أيرلندا ودعمها الكاملين لكم في الاضطلاع بهذا الدور المهم. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا للسفيرة مانسفيلد وللرئاسة الأسترالية التي انتهت ولايتها على إدارة مؤتمر نزع السلاح في الأشهر الماضية. ففي الوقت الذي كان فيه مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يباعد بيننا، تمكنت من إيجاد سبل لإشراكنا، بما في ذلك من خلال مشاوراتكم غير الرسمية المكثفة بشأن إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل الموضوعي.

سيدي الرئيس، إن تعددية الأطراف الفعالة أمر محوري في السياسة الخارجية لبلدي. لقد أحدثت الجائحة الحالية، التي لا تزال تحصد أرواح الكثيرين وتطرح تحديات أمام المجتمعات في جميع أنحاء العالم، تغييراً أساسياً في حياتنا اليومية. ولكنها سلطت الضوء أيضاً على إنسانيتنا المشتركة وأظهرت مدى أهمية المؤسسات المتعددة الأطراف لصحتنا الجماعية وازدهارنا وأمننا. إن الأزمة تتطلب منا تعزيز التعاون الدولي والعمل بروح التضامن العالمي عند مواجهة التحديات الأكثر إلحاحاً.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نذكر أنفسنا بالدور الحيوي الذي أداه هذا المؤتمر في الماضي في التفاوض بشأن اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. فقد كان للإنجازات البارزة التي حققها المؤتمر دور كبير في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وأبرز ما يمكن أن يتحقق عندما تتوفر الإرادة الجماعية لدى الأعضاء.

ومن المحزن أنه لم يتحقق أي من هذه الإنجازات مؤخراً. لقد فشل المؤتمر في إحراز تقدم في أي عمل موضوعي على مدى أكثر من عقدين من الزمن. وهذا التوقف الناجم عن جائحة كوفيد-19 ينبغي أن يمنحنا وقفة للتفكير. إن مؤتمر نزع السلاح هيئة ذات موارد جيدة وولاية قوية لإحداث تغيير حقيقي في عالمنا. وينبغي لنا الآن أن نغتنم الفرصة التي أتاحت لنا لكسر الجمود في نهاية المطاف. ومن واجبتنا أن نعيد بناء رؤية مشتركة للأمن الدولي ونزع السلاح، بما في ذلك عن طريق مؤتمر فعال ومنشّط لنزع السلاح يسمح لنا، في جملة أمور، بالتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن أيرلندا ترى بوادر مشجعة في النهج الابتكاري والتعاوني الذي اتخذته الرؤساء الستة لدورة هذا العام، ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأعضاء على إعادة بناء توافق الآراء والوفاء بولاية هذا المؤتمر المهم.

ويوافق هذا العام الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتأتي هذه الذكرى في وقت يزداد فيه التوتر وفي بيئة أمنية صعبة للغاية. ومع ذلك، ينبغي أن نتذكر أن المعاهدة نفسها ظهرت إلى حيز الوجود في فترة من أكثر الفترات توتراً في تاريخ البشرية. وهذه المعاهدة دليل على ما يمكن أن نحققه عندما نتمسك بتعددية الأطراف كسبيل للتغلب على التحديات العالمية.

وكان تأجيل المؤتمر الاستعراضي هذا العام أمراً لا مفر منه، ولا يقلل ذلك بأي حال من الأحوال من أهمية المعاهدة. وقد أتاح هذا التأجيل فرصة للاستفادة من الوقت الإضافي في التحضير بشكل أفضل لمؤتمر استعراضي موضوعي. ومن الأولويات الرئيسية لأيرلندا ضمان إحراز تقدم ملموس في جميع الركائز الثلاث، مع التركيز بشكل خاص على نزع السلاح النووي وتنفيذ الالتزامات السابقة. وتعتقد أيرلندا أن ضمان تحقيق نتيجة ناجحة في عام 2020 يوجب على جميع الدول، كنقطة انطلاق، أن تعيد تأكيد التزامها بالنتائج القائمة على توافق الآراء التي توصلنا إليها بشكل جماعي في العقود الخمسة الماضية. ويشمل ذلك الالتزام القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية.

ومن الإنجازات البارزة التي حققها المؤتمر إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي هي عنصر أساسي في الهيكل العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتدعو أيرلندا بقية الدول المدرجة في المرفق الثاني إلى المبادرة إلى التصديق على المعاهدة بأقصى سرعة. وريثما يتحقق ذلك، نؤكد أيضاً على أهمية تعزيز وتقوية الوقف الاختياري الحالي للتجارب. ومن شأن أي استئناف للتجارب النووية أن يضر بالقاعدة العالمية التي أرستها المعاهدة وأن يضعف نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

ويسر أيرلندا أن تؤيد التغيير التقني الذي اقترحت أستراليا إدخاله على النظام الداخلي ليكون محايداً جنسانياً. وسيكون هذا مؤشراً صغيراً ولكنه مهم على تحديث المؤتمر. وإننا، في سياق دورنا كرئيس مشارك لمجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، نواصل تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز تطبيق المنظورات الجنسانية وتشجيع المشاركة الكاملة والمتكافئة للنساء والرجال في صنع القرار في مجال نزع السلاح والأمن. وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن التقدم الذي أحرزناه في إدراج تنوع الأصوات في عملنا ينبغي ألا تبطله العوائق التقنية أو غيرها من العوائق التي تحول دون المشاركة على قدم المساواة في الاجتماعات الافتراضية أو الاجتماعات التي يقل فيها الحضور الشخصي.

سيدي الرئيس، إن للتعاون والعمل الفعالين فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح أهمية خاصة في بيئة تتسم بالتوتر وانعدام الثقة. ونحن لا نزال على اقتناع راسخ بأهمية الحوار والتفاوض المتعددي الأطراف لبلوغ هدفنا المشترك المتمثل في عالم يسوده السلام والأمن. إننا نواجهه، بالإضافة إلى التحديات القديمة الكثيرة التي لا تزال دون حل، تحديات جديدة في مجالات جديدة، منها الفضاء الخارجي. ونرحب بالمحادثات المتعلقة بالأسلحة التي بدأت في فيينا في الأسبوع الماضي. ونحث الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بقوة على المسارعة إلى تمديد معاهدة ستارت الجديدة إلى ما بعد عام 2021، وعلى بدء محادثات بشأن مزيد من التخفيضات. ومن واجبنا أن ندعم ونعزز الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار من أجل تحقيق مصالح السلام والأمن العالميين. ويمكن لمؤتمر نزع السلاح، بل ينبغي له، أن يكون في صميم تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير غابي على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا، يليها ممثل بولندا.

السيدة مارشان (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. اسمح لي أولاً أن أعرب عن مدى سعادة وفد بلدي برؤية مؤتمر نزع السلاح ينعقد مرة أخرى بعد الأحداث غير المسبوقة التي شهدناها في الأشهر الماضية. ونأمل أن يكون جميع الزملاء الحاضرين هنا وأسرههم قد تمتعوا بصحة جيدة طوال هذه الفترة الصعبة. واسمح لي سيدي الرئيس أن أتمنى لك كل النجاح كرئيس لهذا المؤتمر الموقر وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل. ويوجه وفد بلدي الشكر لك وللأمانة على الجهود الكبيرة التي بذلتها من أجل استئناف أعمالنا. وأود أيضاً أن أشكر الرئاسة الأسترالية على الإحاطة الإعلامية المفيدة جداً التي قدمتها هذا الصباح بشأن الخطوات التي اتخذتها وعلى اقتراحها بجعل النظام الداخلي محايداً جنسانياً، وهو ما نؤيده.

إن الأزمة التي مررنا بها مؤخراً تذكرنا بمدى ترابطنا وإلى أي مدى يمكننا حل المشاكل العالمية بالتعاون وبتوجيه جهودنا الفردية نحو الصالح العام. لقد أبرزت الأزمة مرة أخرى أوجه ضعفنا وبيّنت نقاط ضعفنا الجماعية. فقد كشفت عن الحاجة الملحة إلى تقوية وتنشيط تعددية الأطراف. ولا يشكل نزع السلاح استثناءً من هذه الحاجة. فالسياق الأمني الحالي قاتم، وبهيمن انعدام الثقة على جداول الأعمال. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لنا أكثر من أي وقت مضى أن نتغلب على خلافاتنا لنظهر أننا على مستوى التحديات الجماعية التي نواجهها. إن مؤتمر نزع السلاح يجب أن ينجح في أداء دوره الرائد بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح. ومثلما أكدنا في بداية العام، ونكرر اليوم بقوة أكبر، لا مجال لمزيد من الأعدار للتقاعس عن العمل.

ويؤيد وفد بلدي بيان الاتحاد الأوروبي ويود أن يضيف بضعة تعليقات بصفته الوطنية. إن بلجيكا تولي أهمية خاصة لنظام دولي يقوم على سيادة القانون وعلى تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي مجدداً أهمية احترام الالتزامات المتعهد بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوفاء بهذه الالتزامات، بما في ذلك الالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة. وفيما يتعلق بحظر إنتاج المواد الانشطارية، شهدت السنوات الأخيرة القيام بأعمال تحضيرية رئيسية لتيسير بدء المفاوضات بشأن معاهدة. ولا ينبغي لأي شيء بعد الآن أن يعرقل بدء هذه المفاوضات. وفيما يتعلق بالتجارب النووية، نود أن نؤكد أهمية الامتثال المطلق للوقف الاختياري للتجارب النووية، استعداداً لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأخيراً، نشجع جميع الأطراف المعنية على العمل على تخفيض ترساناتها النووية، وتعزيز تدابير بناء الثقة والشفافية والتحقق، والسعي بعزم إلى تجديد معاهدة ستارت الجديدة.

وسوف تشرف بلجيكا برئاسة أعمال هذا المؤتمر في كانون الثاني/يناير 2021. ونؤكد مجدداً استعدادنا لضمان رئاسة بناءة وشاملة بالتعاون الوثيق مع المجموعة المقبلة لرؤساء الدورة السنوية. ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر بجرارة الرؤساء الستة لدورة هذا العام لإشراكنا في عملهم كمراقبين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة بلجيكا على بيانها وعلى كلماتها الطيبة التي خصت بها الرئاسة.

(واصل بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا، يليه السفير فاليرو ممثل فنزويلا.

السيد برويلو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمح لي أولاً أن أهنيئ النمسا وأن أهنيئك شخصياً على توليكم هذه الوظيفة المهمة، وأتمنى لكم نتيجة إيجابية لرئاستكم. وأشكركم

أيضاً على خطابك التمهيدي الملهم. واسمح لي أيضاً أن أشيد بالرئاسة الأسترالية السابقة لجهودها في إبقاء مسائل نزع السلاح حية، على الرغم من حالة الجائحة.

ونعرب عن تقديرنا الكبير للتعاون بين الرؤساء الستة لدورة عام 2020 ولمشاوراتهم مع الرئيس الأخير لدورة عام 2019 والرئيس الأول لدورة عام 2021. وهذه هي الطريقة التي ينبغي بها توحيد الجهود المتعلقة بمؤتمر نزع السلاح، لا سيما في الظروف الراهنة.

وأود أيضاً أن أوجه عبارات ترحيب حارة إلى سفراء الأرجنتين وتونس وجمهورية كوريا.

سيدي الرئيس، إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم الانتشار تجعلان هذا العام عاماً استثنائياً بالنسبة لنزع السلاح. ونعتقد أننا سننجح في العودة إلى المناقشة الموضوعية والجوهرية في مؤتمر نزع السلاح عندما تسمح بذلك حالة الجائحة، على الأرجح في بداية العام المقبل. وبما أننا ليس لدينا الآن في الواقع سوى بضعة أسابيع، فمن الواضح تماماً أننا لن نتمكن من بدء العمل الموضوعي المنظم لمؤتمر نزع السلاح.

ولذلك، نعتقد أن من الحكمة أن نغتنم هذه الفرصة للمناقشة والتفكير في مختلف جوانب نزع السلاح، بما في ذلك مسائل الفضاء والتكنولوجيات الجديدة، على النحو الذي ذكره أيضاً سفيرا الأرجنتين والمملكة المتحدة. ونعتقد أيضاً أن تناول الجوانب التنظيمية لمؤتمر نزع السلاح سيكون مفيداً وسيخدم هدفنا المستقبلي المتمثل في بدء المفاوضات.

وفي الختام، دعني أؤكد لكم، سيدي الرئيس، كامل دعمنا وتعاوننا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بولندا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن للسفير فاليرو، ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي سيتكلم عن بعد، يليه ممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم عن طريق الاتصال بالفيديو) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. أود أن أرحب ترحيباً حاراً بسفراء الأرجنتين وتونس وجمهورية كوريا. ونغتنم جمهورية فنزويلا البوليفارية هذه الفرصة لكي تحيي رئيس مؤتمر نزع السلاح، السفير روبرت مولر، ممثل النمسا، وأمانة المؤتمر، وتشكرهما على جهودهما الرصينة في تنظيم هذه الجلسة العامة. ونرحب بالمشاورات الثنائية والإقليمية المكثفة التي أجراها الوفد النمساوي بطريقة شفافة وشاملة. ويتسم النهج الذي تتبعه النمسا بأهمية بالغة بالنظر إلى المناخ الأمني الصعب الذي نعيش فيه.

ونغتنم الفرصة أيضاً لنحيي بحرارة وفود البلدان التي تبذل جهوداً ضخمة لمكافحة جائحة كوفيد-19 التي تسببت في وفاة أكثر من 500 000 شخص في جميع أنحاء العالم. إن الخسائر في الأرواح البشرية مأساوية، حتى في البلدان المتقدمة التي لم تكن مستعدة لمواجهة هذه الحالة الصحية الطارئة الخطيرة بسبب تطبيق سياسات ليبرالية جديدة للإنسانية.

ويبرز هذا الوضع الحاجة إلى إعادة النظر في نموذج الأمن العالمي كما نعرفه. وقد دأبت مجموعة الـ 21 على الدعوة إلى الاعتراف بالصلة الأساسية بين نزع السلاح والتنمية. ونعتقد أن السلم والأمن الدوليين لا ينفصلان عن التنمية ولن يتسنى تحقيقهما إذا استمر استخدام الموارد المالية الهائلة لزيادة قدرات الأسلحة، مما يؤدي إلى سباق تسلح جديد لا إلى تعزيز التنمية.

وفي ذلك السياق، يتسم التعاون المتعدد الأطراف بأهمية بالغة في التصدي للتحديات المشتركة المتزايدة التعقيد التي تواجه السلام والأمن الدوليين. إن هذا الوقت الذي يشهد أزمة عالمية ليس

وقتاً مناسباً لتزايد خطر العدوان أو لإضعاف النظام القانوني الدولي الحساس لنزع السلاح. بل هو وقت مناسب لبذل مزيد من الجهد لتناول بنود جدول أعمال المؤتمر والسعي إلى إحراز تقدم، على النحو المناسب.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تدين وترفض التهديدات الأخيرة الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية باستئناف التجارب النووية في صحراء نيفادا، وهي تهديدات تزيد من إضعاف نظام نزع السلاح النووي الملزم قانوناً عشية المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي تأجل إلى العام المقبل.

سيدي الرئيس، إننا نواجه إمكانية العودة إلى إجراء تجارب نووية بالقرب من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وكما هو معروف جيداً، يشعر بلدي بقلق خاص من هذه التهديدات، حيث أخضعت حكومة الولايات المتحدة لتدابير قسرية غير قانونية وغير أخلاقية وأحادية الجانب تنتهك حقوق الإنسان لشعبنا، مع ما يترتب على ذلك من آثار مماثلة لآثار الحرب التقليدية. لقد انسحبت حكومة الولايات المتحدة بالفعل من اتفاقات دولية رئيسية تتعلق بالأمن ونزع السلاح، منها معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى المبرمة مع الاتحاد الروسي وخطة العمل الشاملة المشتركة الموقعة مع إيران. وتحدد حكومة الولايات المتحدة أيضاً بالانسحاب من معاهدة السماوات المفتوحة ومعاهدة ستارت الجديدة. ويخبرنا التاريخ النووي للولايات المتحدة أنها البلد الوحيد الذي استخدم قنبلة ذرية، ولذلك فإن احتمال إجراء هذا البلد مزيداً من التجارب النووية لا يوفر أي ضمان للأمن الدولي.

إن تهديد الولايات المتحدة بإجراء مزيد من التجارب النووية قابل بانزعاج وخوف في المجتمع الدولي. فهذا التهديد يمثل هجوماً أتمماً على بيئة أمنية دولية هشّة بالفعل. ويرى عدد لا يُحصى من الخبراء والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية أن التجارب النووية للولايات المتحدة لن تؤدي إلا إلى إطلاق العنان لسباقات تسلح محمومة يزيد من خطورتها تطوير تكنولوجيات الأسلحة الناشئة في الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني وتطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وهذا السلوك غير المسؤول المندرج بالخطر والاستفزازي من جانب حكومة الولايات المتحدة سيترتب عليه في نهاية المطاف عواقب وخيمة على البشرية. ولا يمكننا، كدول أعضاء في مؤتمر نزع السلاح، أن نلتزم الصمت؛ ولا يمكننا أن نتنظر حدوث مأساة نووية قبل أن ندين هذا التهديد المؤسف ونتصدى له.

ويتأسف بلدي لأن ديناميات عمل المؤتمر في عام 2020 والعقبات المؤسسية التي تشكلها الجائحة حالت دون تكريس المؤتمر جهوداً أكبر لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن يتناول على وجه السرعة مسائل نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، إضافةً إلى مسائل ملحة أخرى. ويجب أن نحرص على ألا نختزل هذا المؤتمر في هيئة تداولية بحتة، محرومة من ولايتها التفاوضية. لقد أسندت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح إلى المؤتمر ولاية تفاوضية واضحة وحددت أولويات في مجال نزع السلاح. ويجب الحفاظ على الغرض من المؤتمر، بوصفه الهيئة الملائمة للمفاوضات بشأن هذا الموضوع. وينبغي توجيه جهود المؤتمر وموارده في المستقبل نحو إدانة التصعيد النووي وإحراز تقدم في برنامج العمل. وينبغي للمؤتمر أن يمنع ويدين المبادرات التي تسعى إلى تقويض البيئة الأمنية الدولية وإضعاف نظام نزع السلاح الملزم قانوناً، والتي لن تؤدي إلا إلى مزيد من تصعيد العنف والعدوان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير فاليريو على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئاسة. والآن، أعطي الكلمة لممثل العراق، يليه ممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الفتلاوي (العراق): شكراً جزيلاً السيد الرئيس. أود أن أتقدم لك بالتهنئة ولمساعدك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لك الدعم الكامل لوفد بلادي. وأتقدم

بالشكر أيضاً إلى الرئاسات السابقة على ما بذلوه من جهود مخلصه. ويسرني أن أرحب بالسفراء الجدد الذين انضموا إلى مؤتمر نزع السلاح من تونس والأرجنتين وجمهورية كوريا، كما أود أن أشكر على اختيارك مناقشة موضوع تعددية الأطراف الذي أثبتت الظروف الحالية أهميته والحاجة إليه أكثر من أي وقت مضى. ويضم وفد بلادي صوته إلى البيان الذي ألقاه سفير جمهورية مصر العربية نيابة عن مجموعة الـ 21.

السيد الرئيس، يُعد صون السلم والأمن الدوليين من المقاصد السامية التي نصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة، وتحقيقاً لهذه الغاية شرع باتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام وللاضطلاع بهذه المسؤولية على أساس تعدد الأطراف. وشكلت المفاوضات العالمية المتعددة الأطراف وغير التمييزية والشفافة أساساً لاتفاقيات دولية لنزع السلاح وتنظيم التسليح، إذ إنّها تتيح للدول الأطراف التشاور والتعاون فيما بينها لإيجاد حلول جماعية تسهم في إقامة علاقات ودية متعددة الأطراف، في حين يشهد العالم الآن تلاشي هذه التعددية في ميدان نزع السلاح ولجوء بعض الدول الأعضاء إلى الأعمال الانفرادية لمعالجة شواغلها الأمنية، الأمر الذي يعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر ويقوض الثقة بنظام الأمن الجماعي الذي أسسته الأمم المتحدة. ويؤكد العراق، شأنه شأن العديد من الدول الأعضاء، أن مبدأ تعددية الأطراف هو المبدأ الجوهرى لمعالجة الشواغل ذات الصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار والتصدي للتحديات التي تواجه البشرية.

السيد الرئيس، إن التحديات التي يواجهها العالم في مواجهة جائحة كورونا (كوفيد-19) تثبت من جديد أن شعوب العالم مترابطة في تحدياتها، لذا يعتبر العراق التعددية منهجاً أساسياً في التكاتف لمواجهة الأزمات والتحديات الإقليمية والدولية، ومنها تحدي نزع السلاح النووي الذي يُعتبر هدفاً أساسياً لنا في أعمال هذا المنتدى، كما يُعد أهم الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لارتباطه المباشر بتحقيق الأمن والسلم الدوليين، إذ إن الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو الإزالة التامة لهذه الأسلحة.

السيد الرئيس، إن الحفاظ على قيم التعددية والتعاون الدولي أمر أساسي لتعزيز التنمية والأمن والسلم الدوليين، إذ تُعتبر هذه القيم أساسية من خلال المساهمة في رفع سقف الالتزام بالمعايير الدولية. كما أن القضايا العالمية والأزمات الإنسانية بقطاعاتها المختلفة تدفعنا باتجاه إيجاد تفاهات تحترم قيم ومصالح الأمم وتتطلب الاهتمام بالعمل الجماعي من خلال التعددية والدبلوماسية في وقت تتأثر فيه الأوضاع السياسية والاجتماعية الاقتصادية والعلاقات بين الدول بأثر التقدم التكنولوجي والتسارع المعلوماتي.

وفي الختام السيد الرئيس، وكما هو معروف، يُعد مؤتمر نزع السلاح المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح وقد حقق العديد من النجاحات من خلال التفاوض واعتماد العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح، الأمر الذي يبرهن من جديد أن التعددية قادرة على تحقيق الإنجازات الكبيرة شريطة توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء. ويدعو العراق من هذا المنطلق الدول الأعضاء كافة إلى التحلي بالمرونة لتحقيق الأهداف التي نشأ من أجلها المؤتمر من خلال مضاعفة الجهود للتوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن يتناول القضايا الأربع الأساسية ذات الصلة ببرنامج عمل المؤتمر ويلبي شواغل جميع الدول الأعضاء وبما يتفق مع النظام الداخلي للمؤتمر.

وشكراً سيدي الرئيس، وأتمنى لك ولبقية الرؤساء الستة النجاح في مساعيكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل العراق على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن إلى السفير باغاثي هامانه، ممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد باغاثي هامانه (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. يود وفد بلدي أن يبدأ بتقديم تهانينا إلى النمسا وإليك، سعادة السفير، على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن يؤكد لك تعاون بلدي معك في سياق الاضطلاع بمسؤولياتك.

وأرحب بزملائنا الجدد، سفراء تونس وجمهورية كوريا والأرجنتين الموقعين، وأطلع إلى العمل معهم في دفع عملنا الجماعي في مؤتمر نزع السلاح قدماً. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ 21.

سيدي الرئيس، إن هذه الجلسة هي الأولى لمؤتمر نزع السلاح بعد جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) التي أجبرت جميع الهيئات المتعددة الأطراف تقريباً على تعليق أنشطتها أو تقليصها بشكل كبير لفترة تزيد على ثلاثة أشهر. ومن المؤكد أن جائحة كوفيد-19 هي التطور الأكثر إثارة للقلق الذي أثر على المجتمع البشري في النصف الأول من عام 2020.

غير أن المجتمع الدولي كان سريعاً نسبياً في ابتكار وسائل للتغلب على الجائحة واستئناف العمل، لا سيما بالوسائل الافتراضية. وقد بذلت الدول والمنظمات الدولية كل جهد ممكن لإبقاء العمليات المتعددة الأطراف حية وسارية. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى الضربة الضارة التي وجهتها بالفعل قوى ذات نزعة انفرادية ضد العمليات والمؤسسات المتعددة الأطراف وسيادة القانون على مدى السنوات العديدة الماضية.

سيدي الرئيس، إن النزعة الانفرادية بجميع أنواعها لا تزال تقوض العمليات والمؤسسات المتعددة الأطراف. ومن شأن هذه النزعة، إذا أُطلق لها العنان، أن تحدث آثاراً قاتلة لا رجعة فيها على الثوابت القانونية والمؤسسية التي تطورت على مدى العقود الثمانية الماضية، وأن تعرّض صرح تعددية الأطراف الذي شُيّد بعد الحرب بأكمله لخطر شديد. وتتضمن تعددية الأطراف احترام العمليات الجماعية لوضع القواعد والمعايير، واحترام نتائج تلك العمليات، واحترام ولاية المؤسسات الدولية وحدودها. والهدف العام لهذا المسعى الجماعي هو خدمة الصالح العام للمجتمع الدولي على نحو مسؤول ومعقول، وذلك بتعظيم اهتمامنا المشترك وتقليل التهديدات والتحديات المشتركة إلى أدنى حد.

إن النزعة الانفرادية تحط من جميع هذه العناصر الثلاثة. ويعلن دعاة الانفرادية صراحةً أنهم لا يعترفون إلا بمصالحهم الخاصة، ويحتفظون بالحق في التصرف فقط لمصلحتهم الخاصة وبقوة ساحقة، ولا يباليون بأي قواعد قانونية لا تسرهم من شأنها أن تقف في طريقهم.

لقد توقفت أنشطة وضع القواعد في العديد من الأوساط المتعددة الأطراف نتيجة للدوافع الأحادية السائدة والاستخفاف الطائش بمصالحنا وشواغلنا المشتركة. ومؤتمر نزع السلاح هو مجرد مثال حي. ولا يزال المؤتمر مشلولاً بسبب عدم رغبة القلة القليلة في الارتقاء إلى مستوى مسؤوليتها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ولا يبالي دعاة الانفرادية بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم بموجب الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف. فهم لا يترددون في انتهاك التزاماتهم بموجب المعاهدات الثنائية الرئيسية والصفقات المتعددة الأطراف دون أي مبرر. وقد حمل هذا النهج العديد من الدول على أن تتساءل عن مستقبل بعض المبادئ الأساسية التي تحكم منذ أمد بعيد حياتنا المدنية والتفاعلات فيما بين الدول، ولا سيما مبادئ احترام المعاهدات الدولية وسيادة القانون.

ولم تستثن الولايات المتحدة المؤسسات المتعددة الأطراف أيضاً، دون أن تنظر في خروجها المفاجئ السريء النية من الهيئات الدولية. إن ميل الولايات المتحدة إلى التأثير بشكل خبيث على

المنظمات الدولية لأغراض برنامجها الانفرادي هو تصرف غير مسؤول حقاً وله عواقب هائلة. لقد وظفت الولايات المتحدة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو تلاعبت به لفترة طويلة من أجل مصالحها الخاصة. وقد تجلّت هذه السياسات التعسفية مؤخراً في سعي الولايات المتحدة إلى مهاجمة قرار مجلس الأمن 2231، كجزء من محاولتها الخبيثة للغاية تقويض خطة العمل الشاملة المشتركة في أعقاب انسحابها الأحادي غير المشروع من ذلك الاتفاق، في انتهاك مادي لالتزاماتها وفي انتهاك صارخ للقرار 2231.

وعلى حد تعبير الوزير ظريف، "إن الولايات المتحدة لا تنتهك خطة العمل الشاملة المشتركة بل تضغط على الآخرين للقيام بذلك أيضاً. وهي لا تستحي أن تكون أول دولة في تاريخ الأمم المتحدة تعاقب البلدان الملتزمة بالقانون على عدم انتهاكها قراراً لمجلس الأمن".

سيدي الرئيس، إن النزعة الانفرادية المتطرفة هي السبب الأول لتدهور البيئة الأمنية في جميع أنحاء العالم. وتشكل النزعة الانفرادية المتطرفة تهديداً مستمراً للقانون والنظام وللسلم والأمن. وتواصل هذه النزعة إلحاق ضرر بالغ، لا بالقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً بحياة الإنسان وكرامته من خلال تدابير انفرادية قسرية من جميع الأنواع. إن سيادة القانون ومبدأ العهد شريعة المتعاقدين هما الضحيتان الرئيسيتان للنزعة الانفرادية وللخروج على القانون؛ وسيكون ناتجها النهائي هو انعدام الأمن والعنف والفوضى.

إن علينا أن ندرك أن النزعة الانفرادية لن يكبحها الاسترضاء. بل إن الاسترضاء لن يؤدي إلا إلى مزيد من التسلط عن طريق تشجيع هذا التسلط. وعلينا أن نتمسك بمبادئنا وقيمنا المشتركة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وكما يفهم عموماً من القانون الدولي. فإن لم يتحقق ذلك، ستتحوّل العلاقات الدولية إلى مسرح خارج عن القانون تتلاعب به أهواء وسوء نية أصحاب النزعة الانفرادية الأنايون، حيث ينطوي إحساسهم المتطرف بالعظمة على معاداة إنسانية الآخرين. لقد حولت النزعة الانفرادية المتطرفة القوة المهيمنة إلى طرف مارق. وعلى حد تعبير عالم بارز، "إن القوة المهيمنة تتيح الفرصة لدولة ما أن تصبح مارقة تتحدى بحرية القانون الدولي والمعايير الدولية في الوقت الذي تواجه فيه مقاومة متزايدة في الخارج وتسهم في تدهورها الذاتي من جراء الجروح التي تلحقها بنفسها".

سيدي الرئيس، إن جمهورية إيران الإسلامية لا تزال على عهدها في دعم عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. إن الإيرانيين، بوصفهم ضحايا للهجمات الكيميائية البشعة التي شنها نظام صدام، يمكنهم أن يشعروا حقاً بالصدمة والظلم الناجمين عن هذه الأسلحة اللاإنسانية. وقبل يومين فقط، احتفلنا بالذكرى السنوية الثالثة والثلاثين للهجوم الكيميائي الذي شنه ذلك النظام على مدينة سردشت الواقعة في شمال غرب محافظة أذربيجان الغربية. ففي 28 و29 حزيران/يونيه 1987، أُلقت الطائرات الحربية العراقية قنابل كيميائية على أربعة مناطق مزدحمة من المدينة، مما أسفر عن مقتل وجرح آلاف الأشخاص. لقد سقط الضحايا بلا حياة في شوارع وسط المدينة؛ مات بعضهم على الفور، ومات بعضهم بعد أن تقيئوا وعانوا من آلام مبرحة. ولم يكن هذا بالطبع أول هجوم كيميائي ينفذه جيش صدام ضد الإيرانيين. ولكنه هجوم لم يسبق له مثيل، حيث استُهدف المدنيون تحديداً وعمداً بالغاز. وفي 18 آذار/مارس 1988، أي بعد أقل من عام، ارتكبت آلة صدام الحربية فظائع مماثلة ضد شعبه في حلبجة. وبعد 33 عاماً، لا يزال كثيرون من سكان هذه المدينة يعانون من الآثار المؤلمة للهجمات الكيميائية ويعانون من أجل البقاء على قيد الحياة. ولا يزال الضحايا يطالبون بالعدالة، حيث شاركت بعض الشركات الأوروبية بشكل مباشر في تزويد صدام بالمواد الكيميائية، بعلم حكوماتها.

وتوجد أيضاً أدلة لا يمكن إنكارها على أن صدام حسين استخدم أسلحة كيميائية ضد الإيرانيين "بالتواطؤ مع الولايات المتحدة"، على حد تعبير وزير خارجية الولايات المتحدة السابق بريجنسكي، "استناداً إلى أدلة وثائقية تثبت أن استهداف العراقيين لأهداف إيرانية وبخاصة المراكز السكانية كان معروفاً لنا وأن الولايات المتحدة كانت تقدم لهم معلومات دقيقة عن مكان توجيه الضربات، مع علمها بأن الضربات ستخلف خسائر فادحة". وقد وقع الهجوم الكيميائي، الذي لا يزال يلازم الأكراد، في أثناء حرب الثماني سنوات التي فرضها العراق على إيران.

سيدي الرئيس، إن إيران تواصل الدعوة بكل الوسائل إلى نزع السلاح النووي، وتؤكد المسؤولية المطلقة للدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد. وليس من قبيل المبالغة التأكيد على ما لمؤتمر نزع السلاح من دور ووظيفة متصورين في هذا الصدد.

إن الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح أمر مؤسف للغاية. ومن المؤكد أنه يضر بقضية نزع السلاح النووي. ويحث وفد بلدي جميع الأعضاء على الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل لكي يتسنى لهم البدء فوراً في التفاوض على العناصر الجوهرية لصكوك ملزمة قانوناً بشأن القضايا الأساسية. وتقع على عاتق جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح مسؤولية دعم دور المؤتمر وولايته بوصفه المحفل التفاوضي الدولي الوحيد المكرس لنزع السلاح، وتجنب تحويل هذه الهيئة إلى محفل تداولي.

وينبغي أن تدفعنا التحديات الأمنية السائدة إلى إعطاء أولوية لنزع السلاح النووي، إذ لا تزال الأسلحة النووية تهدد وجود البشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير باغائي هامانه على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الآن الكلمة أو الميكروفون إلى السفير وود ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي سيتكلم عن بُعد.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم عن طريق الاتصال بالفيديو) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. اسمح لي أولاً أن أهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لك دعم وفد الولايات المتحدة لك في الاضطلاع بمهامك. وأود أيضاً أن أشكر على إتاحة خيار المشاركة الافتراضية.

واسمح لي أيضاً أن أرحب بالسفراء الجدد الذين يمثلون جمهورية كوريا والأرجنتين وتونس. وأود أيضاً أن أهنئ أستراليا على العمل العظيم الذي أنجز خلال فترة رئاستها.

سيدي الرئيس، إن موقف الولايات المتحدة من ضرورة تحديد الأسلحة على نحو فعال وقابل للتحقق وقابل للتنفيذ لم يتغير. ونحن نشرك في حوار أمني استراتيجي مع روسيا ونسعى إلى إبرام اتفاق ثلاثي لتحديد الأسلحة مع كل من روسيا وجمهورية الصين الشعبية من أجل الحد من مخاطر الحرب وسوء التقدير وتجنب أي سباق تسلح. ونسعى في نهاية المطاف إلى حقبة جديدة من تحديد الأسلحة تشمل جميع الأسلحة النووية الروسية غير المقيدة وتشمل جمهورية الصين الشعبية.

وفيما يتعلق بمعاهدة ستارت الجديدة، تعكف الإدارة الأمريكية على تقييم مسألة تمديد تلك المعاهدة، ولكن يجب علينا أن نفعل ذلك مع مراعاة البيئة الأمنية الأوسع نطاقاً التي نواجهها اليوم، بما في ذلك الكيفية التي تؤثر بها إجراءات كل من روسيا والصين على تلك البيئة.

إن أمن الشعب الأمريكي وأمن حلفائنا هو شاغلنا الأول. وقد قررت الولايات المتحدة، كما تعلمون، ممارسة حقها في الانسحاب من معاهدة السماوات المفتوحة. ويرجع ذلك إلى أن روسيا تنتهك بشكل صارخ ومستمر التزاماتها وتنفذ المعاهدة بطرق قد تسهم في تهديدات عسكرية للولايات

المتحدة ولشركائنا وحلفائنا الأوروبيين، وهي طرق تشكل محاولة لتعزيز الروايات الدعائية الزائفة التي تطلقها روسيا بشأن أعمالها العدوانية ضد جيرانها. وعملاً بأحكام المعاهدة، أبلغت الولايات المتحدة الدول الودية بقرار انسحابها. وسيُفعل انسحابنا بعد ستة أشهر من تسليم إخطارنا إلى الجهات الودية للمعاهدة، أي في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وتحتفظ الولايات المتحدة بحقها في إعادة النظر في هذا القرار إلى أن يصبح انسحابنا نافذاً، ولكنها لن تعيد النظر في القرار إلا إذا عادت روسيا إلى الامتثال الكامل للمعاهدة.

إن شواغلنا المستمرة إزاء الموقف النووي العدواني والمزعزع للاستقرار الذي تتخذه روسيا لا تقتصر على مركز ذلك البلد بوصفه دائم الانتهاك للمعاهدة فحسب، بل تستند إلى مجموعة واسعة من العوامل التي تشمل أيضاً مناورات واستراتيجيته وقدراته العسكرية. فعلى سبيل المثال، ذكرت قيادة قاعدة الولايات المتحدة أن روسيا أجرت في 15 نيسان/أبريل اختباراً لصاروخ مضاد للسواتل يعمل بنظام الصعود المباشر. ومن المرجح أن يؤدي اختبار الطيران هذا إلى زيادة قدرتها على تطوير نظام للقذائف الأرضية يمكنها تدمير الأهداف في المدار الأرضي المنخفض. وسينضم هذا الصاروخ بعد نشره إلى "نظام الليزر القتالي" الذي أعلن عنه سابقاً، وهو نظام أرضي ثان مضاد للسواتل طورته روسيا. وهذا الإجراء هو الأحدث في نمط مقلق من الأنشطة الفضائية الروسية غير المسؤولة الجارية، ويبدل على نفاق روسيا في الدعوة إلى إبرام معاهدة بشأن الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ويبرهن أيضاً اختبار القذائف المضادة للسواتل والسلوك الاستفزازي في مدار الأرض على الحاجة الملحة إلى وضع وتحديد معايير للسلوك المسؤول في الفضاء الخارجي. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع جميع الدول المسؤولة المرتادة للفضاء على وضع هذه المعايير ومواجهة التهديدات التي تتعرض لها مصالح الولايات المتحدة وحلفائها وشركائنا في الفضاء الخارجي.

والآن، فيما يخص الدولة الرائدة الراعية للإرهاب في العالم، الدولة المارقة الرائدة في العالم، إيران، فقد قال الممثل الخاص لدى إيران وكبير مستشاري وزير الخارجية لشؤون السياسات، بريان هوك، "لقد أدت حملة الضغط القوي التي شنتها الولايات المتحدة إلى تقييد إيران والتصدي لها بطرق غير مسبوقة. لقد حرمتنا الحكام الدينيين من إيرادات هائلة. لقد عطلنا شبكاتهم المالية وشبكاتهم الطائفية. وبسبب ضغوطنا، يجب على قادة إيران أن يقرروا الاختيار بين التفاوض معنا أو إدارة الانهيار الاقتصادي". وهذا أمر مهم، لا سيما في مواجهة الأعمال العدوانية والمزعزعة للاستقرار التي قامت بها إيران مؤخراً. فعلى سبيل المثال، أطلقت إيران ساتلاً عسكرياً في 22 نيسان/أبريل في تحد لأحكام قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231. ومن الملفت للنظر بشكل خاص أن منظمة إرهابية أجنبية - هي الحرس الثوري الإيراني - كانت مسؤولة عن إطلاق الساتل وأعلنت الآن بفخر أنها قوة فضائية. وعلاوة على ذلك، وعلى غرار مأساة إسقاط الحرس الثوري للطائرة الأوكرانية في الرحلة رقم 752 باستخدام نظام صواريخ أرض جو من طراز SA 15 الإيراني، فإن الحادث البحري الإيراني الأخير الذي أُطلق فيه صاروخ متطور مضاد للسفن هو دليل آخر من قوات الأمن الإيرانية على أن إيران ليست على قدر مسؤولية حيازة أسلحة تقليدية متطورة، ناهيك عن شرائها أو نشرها.

إننا ندعو مجلس الأمن إلى تمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران. ويجب علينا أن نزيد الضغط على إيران، لا أن نخففه. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ بقلق بالغ المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، في اجتماع مجلس محافظي الوكالة، أن إيران منعت الوكالة على مدى أكثر من أربعة أشهر من الوصول إلى موقعين، وأنها لم تشارك منذ عام تقريباً في مناقشات موضوعية للرد على أسئلة الوكالة المتعلقة بالمواد النووية والأنشطة النووية المحتملة غير المعلنة.

وإيران ملزمة قانوناً بالإجابة عن الأسئلة والسماح للوكالة بالوصول إلى المواقع المحددة. وقد أوضحنا أن على إيران أن تمتثل لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات النووية وأن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة وفي الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالصين، فقد انتشر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) منذ نشأته في ووهان بالصين في العام الماضي إلى ما لا يقل عن 185 بلداً ومنطقة. ولنكن واضحين، إن العالم يعاني من جراء المخالفات التي ارتكبتها الحكومة الصينية. وقد أتاح تستر الصين على الفيروس انتشار المرض في جميع أنحاء العالم مما مكن من حدوث جائحة عالمية حصدت أرواح أكثر من مليون شخص في العالم ولا يُتوقع أن تزول في أي وقت قريب. وطوال فترة هذه الفاشية، طالبت الولايات المتحدة، بل والعالم، جمهورية الصين الشعبية أن تتحلى بالشفافية الكاملة وأن تتبادل المعلومات من أجل مكافحة هذه الجائحة ومنع تفشي جائحات أخرى في المستقبل. غير أن المسؤولين الصينيين واصلوا الإنكار والتهرب، لتجاهل التزامهم بتقديم تقارير إلى منظمة الصحة العالمية. بل إن مسؤولي جمهورية الصين الشعبية ضغطوا على منظمة الصحة العالمية لتضليل العالم عندما اكتشفت السلطات الصينية الفيروس لأول مرة. وقد دأبت منظمة الصحة العالمية على ترديد مزاعم الحكومة الصينية بأن فيروس كورونا لا ينتشر بين البشر، على الرغم من تحذيرات الأطباء والمسؤولين الصحيين بأنه ينتشر بين البشر. واتخذت المنظمة قراراً مدمراً بمعارضة القيود المفروضة على السفر من الصين ومن بلدان أخرى، رغم الترحيب بالقيود المفروضة على السفر داخل الصين نفسها، مما أدى إلى زيادة انتشار الفيروس على الصعيد الدولي. ونتيجة لذلك، وبإيعاز من المسؤولين الصينيين، أزهقت أرواح لا حصر لها، ونجمت مصاعب اقتصادية شديدة في مختلف أنحاء العالم.

إن المجتمع الدولي يطالب الصين بإجابات. ولهذا البلد نمط من سوء السلوك معروف جيداً، وهو نمط يجب أن ينتهي. إن علينا أن نتحلى بالشفافية. لقد قتل الإنكار والتهرب الكثيرين. وسوف يحاسب التاريخ الحزب الشيوعي الصيني. وفي هذا المنعطف، حيث يطالب العالم الصين بإنهاء اعتمادها على السرية، تحت الولايات المتحدة الصين مرة أخرى على الانضمام إلى المحادثات الثلاثية المتعلقة بالحد من الأسلحة. فإن كانت الصين تريد حقاً أن تكون قوةً مسؤولة، يجب أن تتحمل المسؤوليات الأمنية التي تتناسب مع كونها قوةً مسؤولة - في قطاع الصحة العامة، وفي مسائل الحد من الأسلحة وفي مجالات أخرى.

إن الفكرة القائلة بأنه لا ينبغي أن يُتوقع أن تشارك الصين في جهود الحد من الأسلحة النووية إلا إذا تراكمت لديها نفس مستويات أسلحة الولايات المتحدة وروسيا، ليست إلا عرضاً قديماً لمنطق الحرب الباردة. ويقتضي منطق اليوم أن يكون أي اتفاق ثلاثي لتحديد الأسلحة هو أفضل سبيل لتجنب سباق تسلح ثلاثي لا يمكن التنبؤ به. لقد حان الوقت لكي تنضم الصين إلى الديمقراطيات في العالم، وأن تبني التغيير الإيجابي، وأن تسعى نحو الأفضل، وأن تتطور.

ونود أيضاً أن نعرف المزيد عن الدعوة التي أطلقتها الصحيفة المسماة غلوبال تايمز، الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الصيني، بأن تضيف الصين إلى ترسانتها 1 000 رأس حربي نووي - نعم 1 000 - رأس حربي. لذا، نحن ننتظر مزيداً من التوضيح.

وقبل أن أختتم كلمتي، سيدي الرئيس، سأكون مقصراً إذا لم أشدد مرة أخرى على ضرورة إجراء مناقشة في مؤتمر نزع السلاح بشأن أساليب العمل. وبالنظر إلى أن لهذه الهيئة ولاية تفاوضية بشأن البنود الأربعة الأساسية لجدول أعمالها، فإذا رأينا أن نجتمع في أثناء هذه الأوقات المضطربة، ينبغي أن يكون ذلك للاتفاق على برنامج عمل. ومع ذلك، أوضحت إيران وبضع دول أخرى في دورة عام 2020 أن جميع هذه الجهود ستُرفض. فهل يعني اجتماعنا الآن في فترة انتشار جائحة لمناقشة

القبول الضمني لمسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح أننا أصبحنا، في الواقع، هيئة مناقشة؟ إن هذا تحول كبير عن الولاية التفاوضية. وإنني أشيد بجهود أستراليا في استخدام رئاستها لقياس كيفية تعريف الدول الأعضاء لأهداف المؤتمر وأغراضه، وأقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير بشأن نتائج تلك الجهود التي بُذلت في هذه الدراسة الاستقصائية. ولا بد لي من القول إن وفد بلدي كان قلقاً جداً عندما أشارت السفارة مانسفيلد إلى عدم وجود توافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح بشأن ولاية تفاوضية. وهذا يطرح السؤال التالي، إذا لم تتوافق الآراء بشأن التفاوض في مؤتمر نزع السلاح، فما الذي نفعله؟

والآن، إذا اغتنمنا هذه الفرصة الفريدة لإحداث "وقفه" لاجتماعاتنا بينما يواصل رؤساء المؤتمر الجهود الحاسمة التي تبذلها أستراليا، فإن ذلك سيساعدنا على الالتقاء حول فهم مشترك لهدف هذه الهيئة وطريقة تحقيق أهدافنا المشتركة. وبعد ذلك، عندما تكون صحتنا وسلامتنا أكثر يقيناً ونعود إلى العمل، يمكننا أن نعمل ذلك من مركز قوة ووحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير وود على بيانه وعلى عباراته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأود الآن أن أعطي الكلمة للسفير أوغاساوارا ممثل اليابان.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة. بادئ ذي بدء، أود أن أهنئك على توليك المسؤولية المهمة عن رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الصعبة. وأؤكد لك دعمنا الكامل لرئاستك.

وأود أن أعرب عن تقدير اليابان للعزم الوطيد الذي أظهرته النمسا وباقي مجموعة الرؤساء الستة لهذه الدورة وآخر رئيس لدورة عام 2019 وأول رئيس لدورة عام 2021 في استئناف أعمال مؤتمر نزع السلاح. إن إنشاء هذا الشكل الجديد للجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح مع إتاحة خيار المشاركة الافتراضية يدل على أن جهودنا المشتركة يمكن أن تتغلب على التحديات والصعوبات الجديدة التي تواجهنا جميعاً.

وأود أن أشيد بالعمل الابتكاري الذي قامت به الأمانة، مما مكّن من عقد اجتماع هذا اليوم، رغم المصاعب التقنية غير المسبوقة، وهو عمل حقق متطلبات الشمول. ومما يسرنا أيضاً أن الدول الأعضاء أيدت قرار الرئاسة باستئناف أنشطة مؤتمر نزع السلاح، وأنها تشارك عن بعد أو بالحضور الشخصي، وأنها أعربت عن التزامها بالدور المهم الذي تؤديه هذه الهيئة.

ونحن ممتنون للعمل الذي قامت به الرئاسة الأسترالية المنتهية ولايتها في إدارة التحديات الأخيرة غير المسبوقة والحفاظ على وحدتنا بنجاح من خلال سلسلة من الاجتماعات الثنائية والإقليمية واجتماعات الرئاسة المختلفة في الوقت الذي تواجه فيه قيوداً متنوعة بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتتوقع اليابان أن تواصل الرئاسة عملية التنسيق البناء هذه، وسنواصل دعمها.

لقد استمعنا اليوم إلى النتائج العظيمة للاجتماعات التي عقدتها السفارة مانسفيلد، وهي نتائج مفيدة جداً في فهم الوضع الحالي لمصالح الدول الأعضاء وفي التفكير في المواضيع الفنية للمؤتمر. ونحن نؤيد كل مبادرة تهدف إلى تنشيط المناقشات الموضوعية، مما يهيئ ظروفاً مواتية نأمل أن تفضي إلى مفاوضات متعددة الأطراف في المستقبل بشأن نزع السلاح.

وتضم اليابان صوتها إلى العديد من المتكلمين السابقين الذين أيدوا المبادرة الأسترالية الرامية إلى جعل النظام الداخلي محايداً جنسانياً. وأضم صوتي أيضاً إلى صوتهم في الترحيب الحار بالسفراء الجدد الثلاثة الممثلين للأرجنتين وتونس وجمهورية كوريا.

سيدي الرئيس، في رأيي أنه يمكننا أن نستخلص، من أزمة الجائحة الحالية والمتواصلة مع الأسف، درسين أوليين يتصلان بعمل مؤتمر نزع السلاح: أولاً، أن هذه الأزمة أدت بالمجتمع الدولي إلى إعادة تأكيد قيمة الحياة البشرية، وهو ما ذكرنا بالآثار المدمرة التي يمكن أن تلحقها أسلحة الدمار الشامل بالبشر. وهذا الاعتراف يجدد الأولوية التي يجب أن نوليها لهيكل تحديد الأسلحة، بصفة عامة، وهيكل مؤتمر نزع السلاح، بصفة خاصة. وثانياً، أن أزمة الجائحة تؤكد أهمية الجهود الدولية المشتركة للتغلب على تهديد مشترك يواجهه العالم. وقد أفتعنا هذا الاعتراف بأن الوقت قد حان لكي تتحلى الهيئات الدولية مثل مؤتمر نزع السلاح بروح التعاون بدلاً من روح الانقسام.

وإنني، في هذا الصدد، أتفق معكم تماماً، سيدي الرئيس، على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تركز على ما يوحدنا لا ما يفرقنا. ونعتقد أن التصورات التي يُشارك فيها على نطاق واسع والتي انبثقت عن أزمة الجائحة تساعد على إبراز أهمية المؤتمر وتوقع أن يحقق ولايته وأن يسفر عن نتائج ملموسة.

ومن المؤسف أنه لم يتبق لنا وقت طويل في هذه الدورة، ومع ذلك، فإننا نسعى جاهدين إلى بذل قصارى جهدنا لكي يكون عمل المؤتمر مثمراً قدر الإمكان، مسترشدين برؤاستكم البارزة ومستنديين إلى التنسيق فيما بين رئاسات هذه الدورة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أوغاساوارا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ. وأعطي الكلمة الآن للسفير باومان، ممثل سويسرا.

السيد باومان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمح لي، بادئ ذي بدء، أن أهنيئ النساء وأن أهنيئك شخصياً على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لك دعم وفد بلدي الكامل لك. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا للجهود الدؤوبة التي تبذلها في أداء مهامك. فنحن ممتنون لما تبذله من جهود في سبيل تمكين المؤتمر من الانعقاد مرة أخرى، رغم القيود المفروضة علينا. وأود أيضاً أن أرحب بسفراء الأرجنتين وتونس وجمهورية كوريا الجُدد في جنيف.

إن قرار استئناف أنشطة المؤتمر بعد توقف دام عدة أشهر قرارٌ موفق ومرحبٌ به لعدة أسباب. وأول هذه الأسباب أن أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أزمةٌ عمت العالم وأظهرت مدى أهمية المؤسسات المتعددة الأطراف لصحة العالم أجمع وازدهاره وأمنه. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان أن نجد حلولاً لما تطرحه هذه الجائحة من مشكلات عملية بالنسبة للعمليات المتعددة الأطراف، وذلك لمساعدة هذه العمليات على استعادة فعاليتها كاملة. ويجب علينا أن نكون خلاقين وعمليين في آن واحد معاً لكي نتمكن من مواجهة التحدي المتمثل في استئناف الأنشطة استئنافاً كاملاً واحترام متطلبات الصحة العامة في الوقت ذاته. وستكون هناك حاجة إلى حلول خاصة تختلف باختلاف العمليات والمنتديات، ويُسعدنا أن نرى المؤتمر مثلاً يحتذى في هذا الصدد. ويبدو استئناف أنشطة المؤتمر، وهو المحفل الرئيسي لنزع السلاح في النظام المتعدد الأطراف، مهماً أيضاً في ضوء التطورات الكثيرة المقلقة في مجال الأمن الدولي. ذلك أن القلق يساورنا بصفة خاصة إزاء تدهور الهيكل العالمي لتحديد الأسلحة شيئاً فشيئاً واستمرار هذا التدهور إبان الربيع الماضي. ويجب بذل جهد استثنائي لعكس هذا المسار والعمل على توطيد دعائم هذا الهيكل المتعدد الأطراف.

وعلى وجه التحديد، ندعو الأطراف المعنية مباشرة إلى أن تُمدد دون تأخير معاهدة "ستارت" الجديدة، التي لن يؤدي انتهاء العمل بها إلى إزالة آخر ما تبقى من قيود على حجم الترسنات النووية فحسب، بل أيضاً إلى آثار مباشرة محتملة في صكوك أخرى، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمرها الاستعراضي المقبل. ففي ضوء ما شهدته الأسابيع الأخيرة من انتشار شائعات شتى بشأن

التجارب النووية، أصبح دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بسرعة أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. ونود أن نذكّر، في هذا الصدد، بالالتزام الذي قطعت عليه جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بموجب الإجراء 10 من خطة العمل لعام 2010، ألا وهو أن تتعهد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأسرع ما يمكن.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشكر أستراليا، التي انتهت فترة رئاستها للمؤتمر، على ما أبدته من التزام منقطع النظير طوال فصل الربيع. ونأسف لأنه لم يتسن لها تنظيم برنامج الأنشطة المواضيعية الذي أرادت تنظيمه. وقد استمعنا باهتمام كبير إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السفيرة مانسفيلد صباح اليوم عن المشاورات التي أجرتها بشأن سبل الخروج من حالة الجمود التي أصابت المؤتمر. ويبدو أن هذه المشاورات قد ساعدت على تحديد الاعتبارات التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان إذا أردنا أن يحرز المؤتمر تقدماً.

وفي هذا الصدد، أود أن أخص بالذكر النقاط التالية: لا يرجح أن يكون بمقدور المؤتمر الشروع في مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً في الأجل القصير. ومع ذلك، فإن هناك عدد من الخيارات المتاحة له لكي يحرز تقدماً في أعماله ويسهم مجدداً في تعزيز الأمن الدولي. ومن الخيارات التي تبشر بالكثير في هذا الصدد، الخيار الطبيعي المتمثل في مسار العمل الذي ينطلق من القاعدة وصولاً إلى القمة بدلاً من نهج "كل شيء أو لا شيء" الذي ظل سائداً لفترة طويلة. ومن شأن ذلك أن يمكننا من اكتشاف مواضيع هامة ومن تحديد الخيارات الكفيلة بمعالجة هذه المواضيع، سواء كانت خيارات توصل إليها المؤتمر، في نهاية المطاف، أم توصل إليها هيئات أخرى. وثمة خيار آخر متاح أمام المؤتمر، ألا وهو وضع قواعد ملزمة سياسياً، الأمر الذي سيمكّن من الإسهام مادياً في هيكل الأمن العالمي، بالنظر إلى الدور الذي تؤديه هذه الصكوك في مجالات عديدة. وكما أبرزت الإحاطة، فإن هذه النهج يتسق اتساقاً تاماً مع الولاية التي أُسندت إلى المؤتمر في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة، التي كُرس لتزج السلاح، ومع النظام الداخلي للمؤتمر.

وبهذه الملاحظات القليلة، لم أنصف، بطبيعة الحال، الإحاطة التي قدمت بشأن المشاورات التي أجرتها الرئاسة الأسترالية. وبالنظر إلى نطاق هذه المشاورات، نعتقد أن تسجيل نتيجتها في وثيقة رسمية للمؤتمر سيكون مفيداً للغاية. ومن شأن هذه الوثيقة أن تمدنا بأفكار في سياق مواصلة نظرنا في هذا الموضوع.

أما النقطة الأخيرة التي أود أن أثيرها، فتتعلق باقتراح تعديل النظام الداخلي لمعالجة مسألة كون رئاسة المؤتمر حكراً على الرجال، فيما يبدو. ونحن نؤيد تأييداً تاماً هذا الاقتراح الفني الذي كان ينبغي تنفيذه منذ زمن بعيد. وسيكون من الصعب تفهم عدم وضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن.

سيدي الرئيس، سأختتم بياني بهذه الاعتبارات، وأشكركم جميعاً على حسن استماعكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير باومان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي

وجهها إليّ.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن للسفير دي باروس كارفالو إي ميلو موروا، سفير البرازيل.

السيد دي باروس كارفالو إي ميلو موراو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. واسمح لي بادئ ذي بدء أن أهنئك، لا على توليك رئاسة المؤتمر فحسب، بل أيضاً على كل ما بذلته من جهود، حتى قبل انعقاد هذه الجلسة، من أجل إنجاح مؤتمر نزع السلاح. سيدي الرئيس، لقد كان للاتصالات التي أجريتها، سواء على الصعيد الثنائي أو مع عدد من المجموعات الإقليمية أو مجموعات تشاطر التفكير نفسه، أهمية قصوى في البداية الموفقة لأعمال المؤتمر في خضم هذه الجائحة.

وأود أيضاً أن أثنى على الوفد الأسترالي على كل ما بذله من جهود خلال الشهر الماضي، مما ساعد على إلقاء بعض الضوء على توقعاتنا المختلفة لدورة عام 2020 هذه.

وأرحب ترحيباً حاراً بزملائنا الجدد من الأرجنتين وتونس وجمهورية كوريا. وأنا موقن أنهم سيسهمون بالتأكيد إسهاماً إيجابياً للغاية في تطوير عملنا نحو الأفضل.

سيدي الرئيس، إن البرازيل جزء من تلك المنطقة من العالم التي حُظرت فيها جميع الأسلحة النووية، على نحو ما أشار إليه سفير بيرو، ألفارو إسبينوزا. بل إن بلدي يذهب إلى أبعد من ذلك وينص على هذا الحظر في دستوره. وإن دل ذلك على شيء، سيدي الرئيس، فإنه يدل على أن نزع السلاح النووي تحقق بالفعل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجدونا أمل كبير في أن تتبع مناطق أخرى من العالم النهج نفسه في القريب العاجل وتمهد الطريق لكي تلحق بها بقية بلدان العالم.

سيدي الرئيس، إننا ما نبرح نلف وندور هنا حول عبارات بسيطة وواضحة للغاية، هي: نزع السلاح النووي، ونزع السلاح، وعدم الانتشار. وكلنا نعلم ما تعنيه هذه الكلمات وكلنا نعلم تبعاتها بالنسبة لنا، ولكننا نظل نلف وندور حولها. وربما ينبغي لنا، سيدي الرئيس، أن نبدأ في اللف والدوران حول عبارة أخرى، هي: الإرادة السياسية.

لقد استمعنا اليوم من جميع الوفود تقريباً، بما فيها وفود أشد البلدان تسليحاً، إلى كلمات رنانة بشأن نزع السلاح النووي ونزع السلاح وعدم الانتشار، ولكننا لم نسمع سوى القليل من الكلمات عن الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. ويأمل وفدي أن تثمر قيادتكم الحكيمة عن شيء في هذا الصدد.

أما بالنسبة لتطوير عملنا، فإن البرازيل، مثلها مثل الكثيرين هنا، تؤيد التعجيل باعتماد برنامج عمل. ونعتقد أيضاً أن جميع المواضيع المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح تتساوى في وثاقة صلتها بالأمن ونزع السلاح. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن مناقشة بعض المسائل المحددة قد تتسم بطابع عاجل خاص، وهذه المسائل هي: ضمانات الأمن السلبية، والأمن السيبراني، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة بشأن المواد الانشطارية، بما في ذلك المخزونات الحالية، ومعاهدة تحظر تجارب مضادة للسواتل في الفضاء الخارجي. ونعتقد، سيدي الرئيس، أن لهذا المؤتمر ولاية واحدة فقط لا غير، وهي التفاوض ولا شيء غيره. وهذا هو السبب الذي جعل الكثيرين منا هنا يتحدثون عن عقدين من الشلل. فنحن لم نتفاوض، وعدم تفاوضنا يعني فشلنا في الاضطلاع بولايتنا الوحيدة. ولهذا السبب، نعتقد أن كل ما نقوم به هنا من عمل لا علاقة له بالتفاوض لن يجدي نفعاً ما لم يؤدي بشكل ملموس إلى التفاوض. ولا طائل من أي شيء آخر سوى إدامة فشلنا في السنوات العشرين الماضية.

وأخيراً، سيدي الرئيس، لقد وقفنا، عن حق، لدى افتتاح هذه الدورة، دقيقة صمت حداداً على أرواح من ماتوا جراء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ففي عام 2019، توفي أكثر من 150 000 شخص جراء النزاعات في جميع أنحاء العالم، وفي عام 2020، وصل هذا العدد حتى الآن إلى ما يناهز 40 000 شخص. ناهيك عن الملايين، الملايين، سيدي الرئيس، من الأشخاص الذين شردتهم الحروب بشكل

مأساوي. وليس بمقدورنا منع ظهور فيروس، ولكن يجب أن يكون بمقدورنا منع نشوب الحروب. لذا أعتقد، سيدي الرئيس، أنه ربما كان يجدر بمؤتمر نزع السلاح هذا أن يعتمد عادة افتتاح جلساته دائماً بدقيقة صمت تكريماً لذكرى جميع من تحصد الحروب أرواحهم، بحيث يظل هؤلاء الأشخاص ماثلين على الدوام أمامنا وهم يموتون هناك ونحن جالسون هنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير دي باروس كارفالو إي ميلو موروا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ - شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. اسمح لي، بادئ ذي بدء، أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي وأن أهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أؤكد لك تعاون وفد بلدي ودعمه الكاملين طوال فترة رئاستك المؤتمر. ويعود الفضل في استئناف أنشطتنا اليوم إلى الجهود المتضافرة التي بذلها الرؤساء الستة لدورة عام 2020، بمن فيهم أنت، سيدي السفير.

سيدي الرئيس، بما أننا نعقد هذه الجلسة العامة بعد توقف طويل، فإننا نركز على كيفية إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل مرة أخرى حتى يتمكن من الاضطلاع بمسؤوليته كمحفل متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. إن توجيه أصابع الاتهام إلى دولة عضو بعينها أو طرح مسائل لا صلة لها بنزع السلاح العالمي لن يؤدي بمداولاتنا إلى طريق مسدود فحسب، بل سيزيد أيضاً من انعدام الثقة ومن حدة المواجهة بين الأعضاء.

إننا نعقد جلستنا العامة هذه بعدما مررنا به من ظروف صعبة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وبدلاً من التركيز على جدول أعمالنا الرئيسي، فإن بلداناً، مثل الجبل الأسود، حاولت، في بداية هذه الجلسة، أن تحرض على المواجهة والانقسام عن طريق انتقاء بلد بعينه وإساءة استخدام هذا المحفل لأغراض أخرى. ومن المؤكد أن هذه الممارسة ستعرق جهودنا الرامية إلى بدء العمل الموضوعي.

ومما يدعو للأسف على وجه الخصوص أن ممثل كوريا الجنوبية تكلم في بيانه عن مسألة تخص الكوريتين، وهي مسألة لا صلة لها بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وقد تعمد ممثل كوريا الجنوبية إثارة هذه المسألة رغم أن هذا هو أول يوم يحضر فيه جلسة من جلسات مؤتمر نزع السلاح، مما يجعلني أعتقد أن سلطات كوريا الجنوبية تحاول التنصل من مسؤوليتها عما طرأ مؤخراً من تدهور على الحالة في شبه الجزيرة الكورية ونقل مسؤوليتها إلى الطرف الآخر. وإذا كان ممثل كوريا الجنوبية ملتزماً حقاً بعمل مؤتمر نزع السلاح في أدائه واجبه، فينبغي له أولاً أن يفهم دور هذا المحفل على النحو السليم وألا يثير مسائل لا صلة لها بولاية المؤتمر ومن شأنها أن تصرفنا عن مداولاتنا المتعلقة ببنود جدول الأعمال الرئيسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ. وأرى أن لدينا بضعة متكلمين آخرين طلبوا الكلمة للمرة الثانية. سأعطي الكلمة أولاً لممثل باكستان.

السيد عمر (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيس. لقد طلبت الكلمة للرد على بعض التلميحات التي صدرت عن وفد الهند اليوم. ومن المؤسف، وإن لم يكن مستغرباً البتة، أن الهند اختارت مرة أخرى أن تصرف الانتباه عما أثاره وفد بلدي من قضايا خطيرة عديدة. ذلك أن استراتيجية صرف الأنظار التي يتبعها ذلك البلد لها غرض وسياق معينين. لا يغرنكم! فالهند تستमित في محاولتها الرامية إلى صرف الانتباه عن تحديها المتعمد للقانون الدولي والمتمثل في احتلال جامو وكشمير، وإلى الإفلات من الرقابة الدولية عليه. وشاءت الهند أم أبت، فإن الحقائق التي ذكرها وفدي

ذات صلة بعمل هذه الهيئة وتستند إلى حقائق ميدانية ومستجدات فعلية. فهل يستطيع وفد الهند أن ينكر أو يبرر أياً من البيانات التي أدلت بها قيادته والتي أشار إليها وفد بلدي في وقت سابق من هذا اليوم أو أياً من الملاحظات الإضافية التالية؟

فقد صرح رئيس وزراء الهند، في 21 نيسان/أبريل 2019، في بارمر، براجستان، في تجمع عام، بأن الأسلحة النووية التي تحوزها بلاده لم تصنع للاحتفال بعيد ديوالي (عيد الأنوار)، وهو مهرجان ديني هندوسي من مظاهر الاحتفال به إطلاق الألعاب النارية والمركبات المتفجرة، متباهياً بأن الهند لديها القدرة على شن هجمات نووية براً وبحراً وجواً. ومرة أخرى، في 22 نيسان/أبريل 2019، قال رئيس وزراء الهند، في كلمة ألقاها أمام حشد انتخابي في باتان، بولاية غوجارات، مسقط رأسه، إنه مستعد لإطلاق 12 صاروخاً على باكستان في ليلة ليلاء تُسَفَك فيها الدماء، في إشارة إلى الخسائر الفادحة التي تكبدتها الهند في شباط/فبراير 2019. وفي وقت سابق من هذا العام، في 29 كانون الثاني/يناير 2020، ألقى رئيس وزراء الهند خطاباً أعلن فيه أن القوات المسلحة الهندية لن تحتاج إلى أكثر من 7 إلى 10 أيام لإلحاق هزيمة نكراء بباكستان. وهذا هو نوع الخطابات والتصريحات غير المسؤولة التي تؤثر تأثيراً مباشراً على قضايا السلم والأمن، شأنها في ذلك شأن الأسلحة النووية التي تلوح بها القيادة الهندية وتهدد باستعمالها. وسمحوا لي أن أذكر وفد الهند بأن مؤتمر نزع السلاح ليس منبراً لترديد خطاب الإنكار وإلقاء اللوم على الآخرين. بل من واجبه أن يحيط علماً بهذه التصريحات الخطيرة التي تعرض السلم والأمن الإقليميين جنوب آسيا للخطر.

إن هذه التصريحات، سيدي الرئيس، هي بمثابة نافذة على عقول قادة الهند العدوانيين الفاشيين. وقد انكشفت طبيعة النفس الهندية الطامحة إلى الهيمنة والمهوسسة بباكستان عندما صرح في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019، نائب رئيس وزراء أكثر ولايات ذلك البلد اكتظاظاً بالسكان، السيد كيشاف براساد موريا، المنتمي إلى حزب بهاراتيا جناتا الحاكم، أثناء حملته الانتخابية في ولاية ماهاراشترا، بأن من يختار رمز زهرة اللوتس، وهو الشعار الانتخابي لحزب بهاراتيا جناتا، وكأنه يلقي تلقائياً بقنبلة نووية على باكستان. أما قائد أركان الجيش الهندي، اللواء منوج نارافان، فقد تفوق على نفسه عندما أعلن، في كانون الثاني/يناير من هذا العام، استعداد قواته لغزو آزاد جامو وكشمير وضمهما حالما يوافق البرلمان على ذلك.

سيدي الرئيس، لم يتطرق الوفد الهندي إلى هذه الحقائق وعمد، كما هو متوقع، إلى خطاب التبرير لخدمة مصالحه. ومهما كان في الحُطْب من موارد، فإن منطقة جنوب آسيا تدرك تماماً عواقب عدوان الهند المستمر والمدفوع بالهيمنة على جميع جيرانها وعلى شعب إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند. فالهند تلجأ إلى هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة بشأن ما يسمى بالإرهاب العابر للحدود لا لشيء إلا للتستر على ما تمارسه من حكم قمعي ضد شعب إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند. وباكستان ترفض بشدة هذه التأكيدات الباطلة التي تهدف إلى خدمة مصالح الهند. فهذه حيلة هندية معروفة تماماً الغرض منها إلقاء اللوم على الآخرين. ومهما رددت الهند كالبغايا ادعاءات الإرهاب المغرض، فإنها لن تنزع صفة الشرعية عن كفاح شعب كشمير الأصلي من أجل حقه غير القابل للتصرف والمتمثل في تقرير المصير. كما لا يمكن لهذه الأساليب والإجراءات الأحادية الجانب وغير القانونية التي تعمد إليها الهند أن تمحو عشرات القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن والتي تُعد الكشميريين بحقهم في تقرير المصير. وربما كانت هذه الأساليب والإجراءات سلعة رائجة في الهند، ولكن جامو وكشمير ليست جزءاً لا يتجزأ من الهند ولا شأنها داخلياً من شؤونها. ووفقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإن إقليم جامو وكشمير يظل إقليمياً معترفاً به دولياً باعتباره إقليمياً متنازعاً عليه لا يُبْت في وضعه النهائي إلا باستفتاء عام تشرف عليه الأمم المتحدة. وقد عقد مجلس الأمن

التابع للأمم المتحدة ما لا يقل عن ثلاث جلسات خلال الأشهر العشرة الماضية لمعالجة هذه المسألة، وأقر بالتهديد الذي تشكله الهند للسلم والأمن الدوليين وللإستقرار الإقليمي في جنوب آسيا. وهذه الجلسات تفضح بشكل واضح الشعار الذي تردده الهند كالتعويذة والمتمثل في أن إقليم جامو وكشمير المحتل شأن داخلي هندي.

وعلاوة على ذلك، لا يوجد مبرر لاستهداف المدنيين الأبرياء في آزاد كشمير من خلال القصف العشوائي وغير المبرر عبر خط الفصل. وبدلاً من ترديد خطاب الإرهاب العابر للحدود المضلل، يجب على الهند أن تتوقف عن ممارسة إرهاب الدولة الذي ترتكبه منذ عقود ضد الشعب الكشميري في إقليم جامو وكشمير المحتل. ذلك أن ما تتبعه من أساليب تعميم وتحريف بادعائها أنها ضحية للإرهاب هي أساليب تتعارض مع جميع الحقائق المثبتة. وهناك سجلات يؤكد فيها قادتها استخدام الإرهاب ضد باكستان.

سيدي الرئيس، إن هذه السياسة الهندية المتمثلة في استخدام العملاء وتمويل الجماعات الإرهابية لزعزعة استقرار المنطقة هي سياسة لها وجه. وهذا الوجه هو قائد أركان البحرية الهندية كولبوشان جاداف، وهذا الوجه هو دافيندر سينغ، وهذا الوجه هو فينوماداف دوغارا، وهناك كثيرون آخرون ستحدد أسماءهم لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

سيدي الرئيس، اسمح لي أيضاً أن أميط اللثام عن مغالطات الهند وتأكيدها أن مصالحها الأمنية تتجاوز السياق الإقليمي أو دون الإقليمي. وإذا قبلنا هذا التأكيد على عواهنه، فهلاً أخبر وفد الهند هذه الهيئة لماذا لا تزال أعداد هائلة من قدرات الهند التقليدية وغير التقليدية منشورة ضد باكستان؟ إن الهند، على النقيض من هذه الادعاءات، تنتهج منذ أمد بعيد سياسة واضحة ترمي إلى زعزعة الاستقرار وإثارة القلاقل في جميع بلدان المنطقة. وهذا بالضبط هو ما تود الهند للمجتمع الدولي أن ينسأه، من خلال هذه الادعاءات الوهمية. وما هذا إلا دليل آخر على سلوك الهند المخادع.

سيدي الرئيس، لقد سبق لوفدي أن تناول ادعاءات الهند غير المبررة بشأن تأييدها لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. غير أنني أود أن أذكر ببعض الحقائق، تسجيلاً للموقف. فبعد أن راکمت الهند أطناناً من المواد الانشطارية غير الخاضعة للضمانات وسمتها احتياطيها الاستراتيجي، بتحريض مباشر من مجموعة موردي المواد النووية، التي منحتها إعفاءات تمييزية، واتفاقات التعاون النووي المبرمة مع العديد من البلدان الموردة الرئيسية، أضحي بوسعها أن تتماذى في التظاهر بموقفها المعلن المؤيد لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وما زالت باكستان ترى أن هذا الموقف هو موقف زائف. فإذا كانت الهند تدعي تأييد المعاهدة المقترحة، لماذا تصر إذن على أن تستند المفاوضات إلى ولاية شانون التقييدية؟ ولماذا لا ترغب في إدراج المخزونات الموجودة في نطاق المعاهدة بطريقة تسهم إسهاماً حقيقياً في الإستقرار العالمي والإقليمي وكذلك في نزع السلاح النووي، الذي تزعم الهند أيضاً فيما يبدو أنها تؤيده؟ والواقع أن الهند أقوى معارض لتوسيع نطاق المعاهدة المقبلة بحيث تشمل المخزونات الموجودة، وذلك لأنها تهدف إلى إدامة اختلال موازين القوى في منطقة جنوب آسيا لكي تحتفظ على الدوام بميزتها الاستراتيجية.

وعلى عكس الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية التي أيدت بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، لم تعلن الهند وفقاً اختيارياً من جانب واحد ولم توقف إنتاج المواد الانشطارية. وذلك لأنها تستفيد استفادة مباشرة من الوضع الراهن وتراوغ بإلقاء اللوم عنه على

باكستان. فالهند تواصل زيادة مخزوناتهما من المواد الانشطارية وتعكف على تشييد مفاعلات توليد سريع جديدة، مما سيزيد إلى حد كبير من قدرتها على إنتاج المواد الانشطارية غير الخاضعة للضمانات، مع الحفاظ في الوقت ذاته على موقف معقلن على النقيض من ذلك تماماً. وإذا كان وقف الإنتاج الوطني مقياساً جيداً لحسن النية في بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن الهند لا تستوفي هذا الشرط بكل المقاييس.

أما موقف باكستان من معاهدة المواد الانشطارية، فهو يسترشد بمصالحنا الأمنية الوطنية. وينبغي أن توفر المعاهدة أمناً غير منقوص لجميع الدول، وهو مبدأ اعترف به في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة التي كُرسَت لنزع السلاح. وينبغي أن تسهم المعاهدة في تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبه. بيد أن الطريقة التي يُتوخى بها حالياً التفاوض على المعاهدة بموجب ولاية شانون تؤثر تأثيراً غير متناسب على باكستان. وهذا هو السبب الذي اضطرنا إلى معارضة هذه المفاوضات لأنها ستضر بمصالحنا الأمنية الوطنية الحيوية. وتتخذ البلدان الأخرى التي تمر بأوضاع مشابهة هذا الموقف نفسه في مؤتمر نزع السلاح بشأن القضايا التي تضر بأمنها القومي.

سيدي الرئيس، إننا ندعو الهند أيضاً إلى الامتناع عن هذه الإعلانات الأنانية والجوفاء التي قد ترضي الناخبين في الهند أو تديم الروايات الإعلامية الحاقدة، ولكنها لا تنطلي على هذا المؤتمر القادر على رؤية ما تخفيه هذه الادعاءات الآن. ويجدر بالوفد الهندي أن ينظر في قرارة نفسه ويصحح أخطاءه وينأى عن أساليب التحريف والتحوير والتشويش.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على البيان الإيضائي الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير الصين، السيد سونغ.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): شكراً لك، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لكي آخذ الكلمة مرةً أخرى. إنني أدلي ببياني هذا ممارسةً لحق الرد. وأود أن أعرب عن اعتراضنا الشديد على سلسلة الاتهامات الباطلة التي وجهت للتو إلى الصين في البيان الذي أدلى به سفير الولايات المتحدة الأمريكية وعن رفضنا القاطع لها. إن الهجمات الخبيثة والاتهامات الباطلة التي وجهتها الولايات المتحدة إلى الصين بشأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ما هي إلا محاولة لاستخدام الكلام المبطن للتوصل من مسؤوليتها الدولية والمحلية عن مكافحة هذه الجائحة.

ففي الأشهر الستة الماضية، دحضت الصين مرات عدة الأكاذيب التي ساقتها الولايات المتحدة أمام منظمة الصحة العالمية وفي العديد من المحافل الدولية الأخرى. وقد أصدرنا مؤخراً مسودة أولى مستفيضة للغاية قدمنا فيها عرضاً مفصلاً لما اتخذته الصين من إجراءات لمكافحة جائحة كوفيد-19. واعتقد أن زملاءنا هنا، والمجتمع الدولي عموماً، يفهمون الحالة الراهنة تماماً، ولذلك لا أنوي إهدار المزيد من الوقت لوصفها. وما أود أن أؤكدته هو أن الناس قد رأوا بالفعل الحيل الفاشلة التي لجأت إليها الولايات المتحدة في محاولاتها إلقاء اللوم على طرف آخر، فأكاذيب الولايات المتحدة وتدليسها لا ينطليان على أحد. فالولايات المتحدة لا تتخذ أحداً، وإنما تتخذ نفسها. ماذا فعلت الحكومة الصينية لحماية شعبها والإسهام في الجهود العالمية المبذولة لمكافحة هذه الجائحة؟ وماذا فعلت حكومة الولايات المتحدة لحماية شعبها، وماذا فعلت من أجل العالم؟ أعتقد أن الرأي العام والتاريخ سيحييان على هذين السؤالين. وإذا كان سفير الولايات المتحدة قد تطرق إلى جائحة كوفيد-19 في البيان الذي أدلى به أمام المؤتمر بهدف تشويه سمعة الصين في محاولة منه لاختلاق سند للاتهامات الباطلة الموجهة إلى بلدنا فيما يخص مسألة نزع السلاح النووي، فإن ذلك سيكون أكثر مدعاةً للسخرية.

ومن المعروف جيداً أن الولايات المتحدة تنتهج سياسة تفرّدية أحادية الجانب. فقد انسحبت الولايات المتحدة من سلسلة من المعاهدات الدولية الهامة المتعلقة بالأمن وتحديد الأسلحة، وهي إجراءات تُعد في حد ذاتها بمثابة "أسلحة دمار شامل"، وهي إجراءات جعلت النظام الثنائي لنزع السلاح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي يوشك على الانهيار، وقضت في الوقت ذاته على أي مصداقية دولية للولايات المتحدة. إن ما يسمى بـ "المحادثات الثلاثية لتحديد الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والصين" التي اقترحتها الولايات المتحدة، ما هي إلا ذريعة يتخذها ذلك البلد للتوصل من مسؤولياته وواجباته في مجال نزع السلاح النووي وللسعي إلى نشر قوة استراتيجية في أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد أعربت الصين منذ البداية عن معارضتها الحازمة لهذه المحادثات لسبب بسيط للغاية، ألا وهو أن الولايات المتحدة، باعتبارها القوة العظمى التي تحوز الترسانة النووية الأكبر والأكثر تقدماً، لا بد من أن تتحمل مسؤولية محددة وأساسية عن تخفيض ترسانتها النووية تخفيضاً شديداً. وهذا تفاهم سائد منذ أمد طويل في المجتمع الدولي. إن الولايات المتحدة مدينة للعالم بأسره بنزع السلاح، وهو دين لا يمكنها أن تتحلل منه بمجرد النطق بعبارة "عالم ما بعد النظام الثنائي". إن تحديد الأسلحة ليس لعبة أطفال ولا مجال فيه للخدع الرخيصة. ولن ينخدع العالم بصورة مزيفة تتناقضها وسائل الإعلام عن "حوار فيينا الثلاثي الأطراف". إننا نحث الولايات المتحدة على أن تستجيب بجدية للاقتراح الروسي الداعي إلى تمديد معاهدة ستارت الجديدة، وأن تواصل التزامها بتخفيض ترسانتها النووية تخفيضاً شديداً يهيئ الظروف اللازمة لعملية تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

وأود أن أؤكد أن لا مجال للمقارنة بين الصين والولايات المتحدة، لا من حيث السياسة النووية ولا من حيث حجم الترسانة النووية. فالصين ليست الولايات المتحدة، ولن تتبع السياسة النووية التي تتبعها الولايات المتحدة. فالقدرة النووية الصينية محدودة ودفاعية تماماً بحكم طبيعتها، وهي لا تستهدف أي بلد، ولن تشارك الصين في أي سباق تسلح نووي ولم تتصل الصين قط من مسؤولياتها والتزاماتها الدولية وهي مستعدة للمشاركة بنشاط في الحوار والتعاون مع جميع الأطراف في المؤتمر، وفي آلية الدول الخمس وغيرها من آليات الأمم المتحدة لتحديد الأسلحة، كما أنها مستعدة للمشاركة في تعزيز العمليات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد أشار سفير الولايات المتحدة في بيانه للتو إلى الآراء الشخصية التي أبدها رئيس تحرير إحدى الصحف الصينية. واستشهد بتلك الآراء كدليل وطلب مني تفسيراً. ياله من طلب مضحك للغاية. أولاً، من الواضح أن الآراء الشخصية لرئيس التحرير لا يمكن أن تمثل سياسة الصين في مجال تحديد الأسلحة، ونحن نعارض بشدة أي محاولة لاستخدام آراء من هذا القبيل في توجيه هجمات لا مبرر لها ضد تحديث مقومات الدفاع الوطني في بلدنا. ثانياً، يلاحظ من المقال الذي كتبه رئيس تحرير تلك الصحيفة أنه يتناول ما يوجهه بعض السياسيين في الولايات المتحدة من تهديدات وتعليقات عدائية ضد الصين، وهو مقال يعبر على وجه الخصوص عن مسألة تمم الجمهور الصيني بأسره، وكذلك الجمهور الدولي الأوسع نطاقاً، ويكمن جوهره تحديداً في إظهار العواقب الخطيرة والضارة الناجمة عن عقلية الحرب الباردة الراسخة في أذهان بعض الأشخاص في الولايات المتحدة. إن عقلية الحرب الباردة لا يمكن أن "تجعل أميركا عظيمة مرة أخرى" ولا يمكن أن تجلب الأمن إلى العالم. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير جمهورية إيران الإسلامية لكي يدي أيضاً بياناً إضافياً.

السيد بقائي هامانه (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. رداً على بيان ممثل الولايات المتحدة، أود أن أقول إن هذه الملاحظات المتكررة والمحاولات المستميتة لصرف الانتباه لن تحدد المجتمع الدولي. وبطبيعة الحال، فإن ممثل الولايات المتحدة ماهر جداً في تشتيت انتباه مؤتمر نزع السلاح عن ولايته الرئيسية حتى وإن تطلب ذلك منه اللجوء إلى جميع أنواع السخافات. فقد ردد سفير الولايات المتحدة ما لفتني إياه المجرم العتيق، برايان هوك، مهدداً بأن تكثف الولايات المتحدة الضغط إلى أقصى حد إن لم توافق إيران على التفاوض. بحق الله، هلاً فكرت، من فضلك، في هذا الاقتراح المتعطر والمخادع؟ التفاوض مع من؟ ولأي غرض؟ هل سنتفاوض لنصل إلى ما وصلنا إليه الآن؟ لقد ضربتم عرض الحائط باتفاق تم التفاوض عليه تفاوضاً مستفيضاً مع حكومة الولايات المتحدة آنذاك ومع خمس دول أخرى، ومع الاتحاد الأوروبي، وجهات أخرى. وقد أعدتم فرض عقوبات غير قانونية ولاإنسانية ثم تطلبون من إيران أن تتفاوض معكم؟ وإذا لم يكن هذا تعريفاً لنظام حكم خارج عن القانون، فما هي الكلمة أو العبارة الأخرى التي ينبغي لنا أن نستخدمها حقاً لوصفها؟

لقد ذكر ممثلو الولايات المتحدة اسم بلدي كدولة مارقة، وأعتقد أنه ينبغي لي أن أناقش، ولو مرة واحدة، مع هذه الهيئة الموقرة من هو النظام المارق حقاً. إن الولايات المتحدة نظام مارق حتماً بجميع المقاييس، وبالتأكيد، بالمقياس نفسه الذي تطبقه على الآخرين. فالدولة المارقة هي الدولة التي استحوذ عليها هوس قتل الآخرين وتدمير ممتلكاتهم، بما في ذلك عن طريق بيع الأسلحة بطرق غير مشروعة. أخبرني أي دولة هي أكبر بائع للأسلحة في العالم في يومنا هذا؟ من هم زبائنك؟ كيف وأين تُستخدم هذه الأسلحة؟ منذ الحرب العالمية الثانية، قتل جيش الولايات المتحدة أو ساعد في قتل زهاء 20 مليون شخص؛ وأطاح بما لا يقل عن 36 حكومة؛ وتدخل فيما لا يقل عن 85 انتخابات أجنبية؛ وحاول اغتيال ما يربو على 50 زعيماً أجنبياً؛ وألقى بقنابله وجنوده فيما يربو على 30 بلداً. إن الولايات المتحدة مسؤولة عن وفاة الملايين من الناس في فيتنام ولاوس وكمبوديا وأكثر من مليون شخص في العراق في عام 2003 وحده. ومنذ عام 2001، ما فتئت الولايات المتحدة تدمر بصورة منهجية منطقة معينة من العالم، بقصفها أفغانستان والعراق وباكستان وليبيا والصومال واليمن وسوريا.

وفي ظل الإدارة الحالية، كثفت الولايات المتحدة مشاركتها في الأعمال التي تنطوي على خلق أخطار تهدد البشرية أو المفاقمة من حدة الأخطار الماثلة، من قبيل: المفاقمة من حدة تغير المناخ؛ والعبث عن جنود الولايات المتحدة والمتعاقدين العسكريين المدانين بارتكاب جرائم حرب؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية، وذلك بمعاينة المحكمة الجنائية الدولية بموجب أمر تنفيذي مؤرخ 11 حزيران/يونيه؛ وتزويد أكثر الجهات الفاعلة الخبيثة تسبباً في زعزعة الاستقرار في جميع أنحاء العالم بالأسلحة حتى تتمكن تلك الجهات من قصف الأبرياء وذبحهم. إن الدولة المارقة هي الدولة التي تكون "الأزمة" سمتها المميزة، بدءاً بالشهوة التي لا يمكن إشباعها للحرب والعدوان أو التدخل العسكري، ومروراً بإعادة تشكيل مجتمعات بأسرها بحجة تصدير الديمقراطية، وانتهاءً بالانقلابات. إن الدولة المارقة هي التي تلتزم بالمعاهدات والاتفاقات متى راق لها ذلك، دون أي احترام لنظام الدبلوماسية والقانون الدولي الذي تقوم عليه تلك المعاهدات والاتفاقات. ويتسق هذا تماماً مع النمط الذي تتبعه الولايات المتحدة منذ أمد طويل والمتمثل في الاحتجاج بالقرار 2231 لتوبيخ إيران، رغم أنها ضربت بهذا القرار عرض الحائط قبل ثلاث سنوات. إن هذه ذروة النفاق.

والدولة المارقة هي الدولة التي لديها أيديولوجيات مؤسسية تقوم على التفوق العرقي، وتتسم بالعنصرية المنهجية والتمييز العنصري ووحشية الشرطة، وتتجهج سياسة الضغط على العنق بالركبة في الداخل جنباً إلى جنب مع سياسة الإكراه الأحادية الجانب وإرهاب الدولة في الخارج. إن الدولة المارقة هي المستخدم الوحيد للأسلحة النووية. والدولة المارقة هي التي تنشر جهات فاعلة مارقة أصغر حجماً

وعملاء مارقين ليكونوا بمثابة عملاء لها وليعيثوا فساداً في أرجاء كثيرة من العالم. ولدنا اثنان منها في منطقتنا الآن: أحدها يعمل بهمة على خلق الفوضى والعنف ولا ينفك يلبتهم الأرض والأراضي منذ سبعة عقود خلت؛ والآخر يززع البلدان المجاورة له الداني منها والقريب ويقتل الأطفال الأبرياء ويشوهم.

أعتقد، سيدي الرئيس، أن كل من يهتم بقانون دولي آمن وسلمي ينبغي أن يبحث هذا الطرف المتنمر على أن يتصرف كدولة طبيعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية إيران الإسلامية على ملاحظاته الإضافية. وأعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية كوريا.

السيدة تشوي سونهي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر، سيدي الرئيس. آخذ الكلمة مرة أخرى للرد على الملاحظات التي أبداها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر بإيجاز شديد مبدأنا وموقفنا بشأن مسألة شبه الجزيرة الكورية. إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الوسائل السلمية، مثل الحوار والدبلوماسية، هي السبيل الوحيد لتحقيق سلام واستقرار حقيقيين ودائمين في شبه الجزيرة الكورية. وإذ نضع نصب أعيننا هدف نزع السلاح النووي بالكامل وإحلال السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية الذي اتفق عليه زعماء الكوريتين والولايات المتحدة، فإننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاستجابة إلى دعوات المجتمع الدولي وعلى الامتناع عن القيام بأي أعمال تؤدي إلى تفاقم الحالة في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة جمهورية كوريا على ملاحظاتها الإضافية. أعطي الكلمة الآن للولايات المتحدة الأمريكية، التي سيتحدث ممثلها عن بُعد.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم عن طريق الاتصال بالفيديو) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، سيدي الرئيس. وأعتذر عن أخذ الكلمة، ولكنني بحاجة إلى ممارسة حقي في الرد.

واسمحوا لي أن أبدأ أولاً بتعليقات السفير الصيني. وهو، بطبيعة الحال، يرفض بياني، ولكن من الواضح أن العالم كله يعلم أن الصين هي البلد الذي كان يمكن أن يتخذ خطوات لمنع أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي نواجهها اليوم. بيد أن الشفافية ليست من نقاط قوة ذلك البلد. فالأنظمة الاستبدادية ليست معروفة بشفافيتها، ولكنها معروفة بأكاذيبها وتسترها. إن الصين منهمكة في تعزيزات نووية ضخمة ومن المتوقع أن تضاعف قواتها النووية الاستراتيجية على مدى السنوات العشر المقبلة. وقد رفضت الصين الرد على رسائل من حكومة الولايات المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر، اقترحنا إجراء حوار مع الصين بشأن تحديد الأسلحة والحد من المخاطر. ولم تقدم الصين جواباً بعد، وعلينا أن نسأل عن السبب. لماذا تخشى الصين إجراء محادثة مع الولايات المتحدة حول مسألة تحديد الأسلحة؟ إنه أمرٌ يحيرنا. وجميع وسائل الإعلام الصينية، كما يعلم معظمنا، خاضعة للدولة. فإذا أدلى المرء إلى إحدى الصحف بتصريحات لا تتوافق مع وجهات نظر الحزب الشيوعي الصيني الحاكم، الحاكمة للحزب الشيوعي الصيني، لواجه متاعب حمة. ولكن سؤالي، والسؤال الذي لم تتم الإجابة عليه، هو ما إذا كانت الصين بصدد استحداث 1 000 رأس نووي إضافي؟ هيا. أظهر لنا بعض الشفافية. لقد استغلت الصين على مر السنين معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى لتطوير أسطول من القذائف المتوسطة المدى التي تهدد جيرانها وقوات الولايات المتحدة في المنطقة. ولا أدري ماذا يود زميلي الصيني أن أقول أكثر من ذلك، باستثناء أن الصين تطور ترسانة نووية تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وتدعي الصين أنها تريد أن تكون طرفاً فاعلاً مسؤولاً، بيد أنه ينبغي لها أن تأتي إلى طاولة المفاوضات، فقد أتاحت لها فرصة الجلوس مع روسيا والولايات المتحدة

في 22 حزيران/يونيه، ولكنها رفضت. وهي لا تزال تسوق العذر نفسه: "ترسانتنا صغيرة للغاية". ترسانتكم تكبر وأنتم لا تتحلون بالشفافية. والعالم يريد بعض الشفافية من الصين. لقد رأينا مثلاً لما يحدث عندما لا تكون هناك شفافية. لقد رأينا ذلك من خلال انتشار مرض فيروس كورونا.

أما فيما يخص إيران، وهي دولة رائدة في رعاية الإرهاب ودولة رائدة في أخذ الرهائن: فهي نظام إرهابي لا مصداقية له. وهي ليست في وضع يسمح لها بانتقاد أي بلد أياً كان السبب. ولكن اعلموا ذلك: ستواصل الولايات المتحدة حملة الضغط القسوى على النظام في طهران. سنقيد بشدة قدرتك على تمويل الإرهاب في جميع أنحاء العالم. ويجدون الأمل أن تتخلوا يوماً ما عن أساليبكم هذه وأن تأتوا إلى طاولة المفاوضات وتعالجوا المسائل المثيرة للقلق، لا المسألة النووية فحسب، بل تمويل الإرهاب وانتشار القذائف التسيارية وغير ذلك من أشكال السلوك المقلقة ليس بالنسبة لبلدي فحسب، وإنما أيضاً بالنسبة لبلدان أخرى في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير وود على ملاحظاته الإضافية، وأرى أن لدينا طلباً إضافياً لأخذ الكلمة. وحتى لا نطيل، أناشد أي متكلم الآن أن يتكلم بإيجاز قدر الإمكان. وأعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ - شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لقد حاولت ممثلة كوريا الجنوبية مرة أخرى أن توجه انتباهنا إلى مسألة ثنائية. وأفضل ألا أتطرق إلى مسألة ثنائية. وينبغي لممثلة كوريا الجنوبية، قبل أن تشكو من أي شيء، أن ترجع البصر على مدى السنتين الماضيتين لترى ما فعله بلدها منذ توقيع الاتفاق بين الكوريتين، فليس من حق بلدها الحديث عن نزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين، الذي طلب الكلمة مرة أخرى.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): شكراً سيدي الرئيس. لا أعتقد أنني بحاجة إلى إهدار الكثير من الوقت في دحض الهجمات التي وجهها سفير الولايات المتحدة مرة أخرى إلى الصين، لأنني سبق وأجبت على أسئلته في الموقف الذي شرحته سابقاً. إن الاستراتيجية النووية التي تنتهجها الصين منذ سنوات عديدة هي بالفعل إجابة على سؤاله المشوب بالافتراء والذم وتلطيخ السمعة عما إذا كانت القدرة النووية للصين قد أصبحت تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وأعتقد أنه من الواضح تماماً في أذهان شعوب كل بلد من بلدان العالم ما هي الدولة التي تشكل أكبر تهديد فعلي للسلم والأمن الدوليين: إنها الدولة التي تتبنى استراتيجية الأمن والهيمنة وتملك الترسانة النووية الأكبر والأكثر تقدماً، إنها أكثر الدول انغماساً في أساليب البلطجة.

لقد أكدت قبل برهة أن القدرة النووية المحدودة للصين ذات طابع دفاعي تماماً وليست موجهة ضد أي بلد. وأي بلد لا ينوي تهديد بلدي أو الإضرار بسيادته أو أمنه أو سلامته الإقليمية لن يتعرض لتهديد من جانب قوات الدفاع الصينية وينبغي ألا يتصور أي تهديد من هذا القبيل، ما لم تكن لدى ذلك البلد نفسه دوافع خفية.

وأخيراً، رداً على الهجمات الخبيثة التي شنها مرة أخرى سفير الولايات المتحدة على الصين فيما يتعلق بجائحة "كوفيد-19"، أود أن أعرب مرة أخرى عن رفضي ومعارضتي الشديدين لها. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على ملاحظاته الإضافية. ولم يطلب أي متكلم آخر الكلمة، ولذلك يبدو أننا وصلنا إلى نهاية جلستنا العامة اليوم.

أصحاب السعادة، أيها المندوبون الموقرون، قبل أن نختتم أعمالنا لهذا اليوم، اسمحوا لي أيضاً مرة أخرى أن أدعوكم بجملة إلى مناسبة افتراضية للمجتمع المدني، ستعقد يوم الجمعة، 3 تموز/يوليه، من الساعة العاشرة صباحاً إلى الساعة الثانية عشرة بعد الظهر، بعنوان "مؤتمر نزع السلاح يلتقي بالمجتمع المدني - دروس مستفادة من الجائحة: إعادة النظر في العلاقة بين نزع السلاح والأمن". وتهدف هذه المناسبة إلى تعزيز الحوار بين الدول والمجتمع المدني. وربما يساعدنا ذلك على التفكير قليلاً خارج الإطار المعتاد لمؤتمر نزع السلاح. وأشجعكم جميعاً على تسجيل أنفسكم لحضور هذه المناسبة.

أصحاب السعادة، أيها المندوبون الموقرون، أود أن أشكركم جميعاً على ما تتمتعون به من مرونة وعلى الدعم الذي تلقيته خلال الأسبوعين الماضيين، خلال فترة رئاستي المؤتمر. ومما يثلج صدري حقاً أن أرى استعداد الوفود لاستئناف أعمال مؤتمر نزع السلاح، على الرغم من هذه الظروف الصعبة للغاية. وأعتقد أن ذلك شهادة على جديتنا ومهنتنا ومسؤوليتنا.

إن مواضيع مؤتمر نزع السلاح تندرج في صميم الأمن الدولي. وقد لا تكون المناقشات سهلة في بعض الأحيان، ولكن من مسؤوليتنا جميعاً أن نشجع الحوار بأكثر طريقة بناءة ممكنة. لقد استمعنا إلى السفير مانسفيلد في بداية جلستنا وأعتقد أنه كان من المفيد جداً أن نستمع إلى ذلك الموجز للمشاورات التي أجريت خلال الرئاسة الأسترالية. وقد أشار العديد منكم إلى بيان السفير مانسفيلد، وقد أبلغت بأن أستراليا ستقوم، عن طريق الأمانة، بتحميل تحليل أكثر تفصيلاً لهذا التقييم أو الدراسة الاستقصائية، وهو أمر سيكون مفيداً للغاية. وأعتقد أن بعضكم أشار إلى أنه يمكن أن يشكل أساساً لأعمال المؤتمر ومداولاته في المستقبل. وقد تناول الموجز العديد من المسائل وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نحاول أن نبني عليه فعلاً من الآن فصاعداً. إننا نمضي ببطء صوب نهاية الرئاسة النمساوية. ويجدوني الأمل في أن يرأس الجيل القادم من النمساويين، وربما زميلتي الجالسة خلفي، مؤتمر نزع السلاح بعد عشر سنوات من الآن وأن يتسنى لها الرجوع بالذاكرة إلى الوراء ورؤية ما تحقق من تقدم، ويجدوني الأمل أن يكون مؤتمر نزع السلاح، عندما تتولى رئاسته، قادراً على العمل بكامل طاقته وعلى الاضطلاع بولايته التفاوضية. وأستلهم من سفير إسبانيا، الذي قال إنه يستيقظ كل صباح وهو مفعم بروح التفاؤل، قوله وأقول إنني أؤمن أيضاً بالخير وأنه ينبغي لنا أن نبذل قصارى جهدنا لإحراز تقدم.

لقد كان عقد جلستنا في ظل هذه الظروف فريداً من نوعه. وأنتم جميعاً على دراية بالتسهيلات التي لدينا في غرف أخرى، وتعملون في ظل ظروف مختلفة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الأمانة ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة في جنيف على التزامهم بجعل ذلك ممكناً. ولم يكن الأمر سهلاً أبداً وقد تحقق ذلك بفضل الجهود المضنية التي بذلها زملاؤنا في الأمانة وفي مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وموظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون. وأعلم أن الترجمة الشفوية عن بُعد أو عندما يرتدي الناس كمامات أصعب بكثير. وآمل أن تتمكن جميعاً من العودة إلى العمل يوماً ما بالطريقة التقليدية التي عهدناها، ولكن ذلك ليس ممكناً حتى الآن، للأسف، ولكن دعونا نأمل في الأفضل. ومع ذلك، فإن مجرد أن أكون قادراً على التحدث إليكم جميعاً هو إنجاز في حد ذاته. لقد تعلمت الكثير في هذه المشاورات والمحادثات وأعجبت حقاً بالاستجابة الإيجابية الهائلة والاستعداد للعودة إلى العمل.

وهكذا، وكما قلت، فنحن نقرب ببطء من نهاية رئاستنا، ولكننا بالطبع سنواصل العمل عن كثب مع الرئاستين التاليتين، بنغلاديش وبيلاروس. وسنعكف على العمل سوياً منذ الآن وننظر في الخطوات التالية. وأعلم أن هناك اهتماماً كبيراً برؤية الطريقة التي سنشكل بها بقية العمل. وهو جهد جماعي من جانب الرؤساء الستة لدورة عام 2020، وسيظل كذلك. وسيحظى زميلي من بلجيكا بشرف الجلوس ههنا في المستقبل القريب، ويمكنه أن يعول على دعمنا في التحضير لرئاسة المؤتمر.

لقد تعلمت الكثير من العمل في إطار الرؤساء الستة للدورة الحالية. ومرة أخرى، شكراً لكم على ما تحليتكم به من مرونة. وأعتقد أن كل شيء سار على ما يرام إلى حد ما، وربما لم تكن الترتيبات مثالية، ولكن الجميع بذلوا جهداً، فقد أظهرنا أننا نقدر بوضوح أهمية المناقشات الموضوعية تقديراً يفوق مجرد اتباع ما اعتدنا عليه.

ولذلك، أشكركم جزيل الشكر على استعدادكم للتحلي بالمرونة وإظهار حس براغماتي. وإذا استطعنا نقل هذه المرونة والبراغماتية وربما الإرادة السياسية، بالإضافة إلى ذلك، إلى العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح، فإنني متفائل جداً بأن الجيل القادم من الدبلوماسيين قد يكون قادراً على الرجوع بالذاكرة إلى الوراء وإجالة الفكر في بعض قصص النجاح المجيدة. غير أن الوقت ما زال مبكراً على ذلك، وأنا أعلم أن علينا أن نواجه الحقائق السياسية، ولكن لم يبق لي سوى بضعة أيام أخرى في الرئاسة، بيد أنكم على الرحب والسعة في أي وقت سواء على رقم الهاتف الخاص بي أو على بريدي الإلكتروني كما يمكنكم الاتصال بوفدي في أي وقت، فنحن سنواصل العمل مع الرئاسة المقبلة.

وأود مرة أخرى أن أشكر أمانة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وموظفيه ومكتب الأمم المتحدة في جنيف على كل ما مدونا به من مساعدة. لقد تعلمنا الكثير في مرحلة الاختبار هذه. وبهذا، رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 18/00.